

سلسلة البحوث التربوية والنفسية



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز البحوث التربوية والنفسية



٤٠٠٠١٦٣

رؤية مستقبلية لوظائف كليات المعلمين

في المملكة العربية السعودية

إعداد

د / حمدان أحمد الغامدي

أستاذ مشارك بكلية المعلمين بالرياض

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

ح) جامعة أم القرى ، ١٤٢٠ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الغامدي ، حمدان بن أحمد

رؤية مستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة

٨٨ ص ١٧ × ٢٤ سم .

ردمك : ٠٠ - ٥٦٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠

١ - كليات المعلمين - السعودية أ - العنوان

٢٢ / ٤٢٨٠

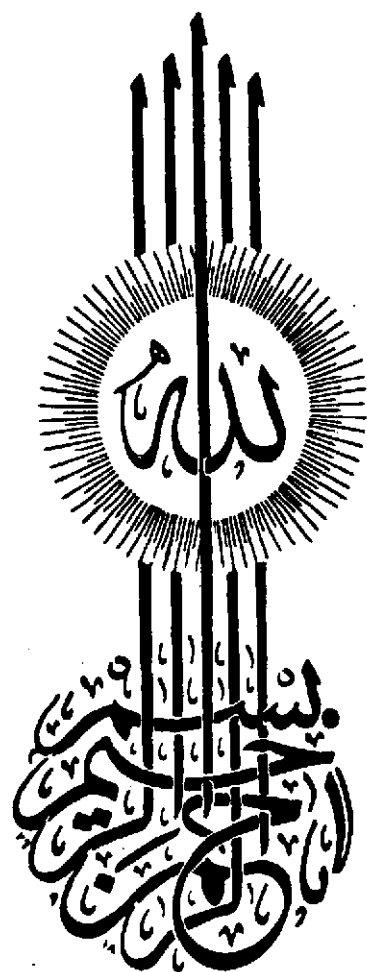
ديوي ٣٧٨,١٣٣

رقم الايداع : ٢٢ / ٤٢٨٠

ردمك : ٠٠ - ٥٦٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى



AN OUTLOOK ON THE FUTURE OF THE TEACHER COLLEGES IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Hamdan Ahmed Al-Ghamdi

**Associate Professor, Department of Psychology and Education,
Teachers College, Riyadh, Saudi Arabia**

Abstract

The present study aimed to explore the prospect of the Teacher Colleges in Saudi Arabia. To achieve this aim, the current roles of these colleges were first pointed out. The current and future changes in the world and inside the kingdom, which may have an impact on these colleges, were also explored, the purpose was to suggest possible measures to put this prospect into real practice.

The study has examined the most important concepts and theoretical bases of the functions of higher education institutes in general and of the teacher colleges in particular. Reference has been made to the literature of relevant studies.

Research has shown that the current functions of the Teacher Colleges are still too traditional in nature and consequently out dated in their programs. This would limit there roles in the development of the individual and the society.

The study has shown that world variables affecting the job of these colleges include, information explosion, technological explosion, communication and cultural globalization, and the economy of information.

The local variables affecting the roles of these colleges include the development of man power, the high rate of population increase, the financing of education, the technological development and information build up, and finally the need for maintaining the culture and identity of the Saudi society.

The study foresees the prospect of these colleges in the achievement of the following function; information transmission (education and training), development of information (academic research), application of information

(community service) and globalization of information (international cooperation). The fulfillment of there roles requires:

- Re-phrasing of the objectives of these colleges.
- Using new techniques and procedures in the enrollment of new students.
- Using new techniques in teaching, classroom interaction and evaluation.
- Embracing new systems of education that can cope with the requirements of the changes in the world.
- Designing new and flexible programs and introducing new majors.
- Providing the appropriate climate for preparing students for their future life.
- Making the best of the outcomes of the scientific research in solving the problems of the society and facing the challenges of the future.
- Paying greater attention to training and life education.
- Addressing the balance between academic and professional preparation of the graduates according to the future needs of the society.
- Upgrading the performance of the staff.
- Finally, programs of post-graduate studies in these colleges are highly recommended as a way of upgrading these colleges.

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤية مستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية

د / حمدان بن أحمد الغامدي

أستاذ الإدارة التربوية المشارك ، كلية المعلمين بالرياض

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرؤى المستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية ، وقد بدأ الباحث بالتعرف على الوظائف الحالية لهذه الكليات، ثم التعرف على أهم المتغيرات التي يشهدها العالم في حاضره ومستقبله والتي يمكن أن يكون لها تأثير على وظائف كليات المعلمين في المملكة ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات المحلية التي تشهدها المملكة العربية السعودية حاضرا ومستقبلا ، ومدى تأثيرها على وظائف كليات المعلمين ، وأخيرا هدفت الدراسة إلى التعرف على الخطوات الإجرائية لتحويل الرؤى المستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة إلى واقع ملموس في ضوء معطيات الدراسة .

وقد استعرضت الدراسة أهم المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بوظائف مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المعلمين بصفة خاصة ، مع الإشارة إلى بعض الدراسات الميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

وقد بينت الدراسة أن الوظائف الحالية التي تقوم بها كليات المعلمين تقليدية في خططها نمطية في برامجها، مما يجعل دورها في تنمية الفرد والمجتمع محدودا ، كما أظهرت الدراسة أن أهم المتغيرات العالمية المؤثرة على وظائف كليات المعلمين هي : الانفجار المعرفي (الثورة المعرفية) ، الانفجار التكنولوجي (الثورة التكنولوجية) ، ثورة الاتصالات ، الانفجار الثقافي (عولمة الثقافة) الثورة الاقتصادية (اقتصاد المعلومات) ، الانفجار السكاني (الثورة السكانية) .

كما بينت الدراسة ، أن أهم المتغيرات المؤثرة على وظائف كليات المعلمين محليا هي : تنمية القوى البشرية ، ارتفاع معدلات نمو السكان، تمويل التعليم، التقدم التكنولوجي وتقدم المعلومات ، المحافظة على الثقافة والاعتزاز بالذات ، كما بينت الدراسة الرؤى المستقبلية لتطوير وظائف هذه الكليات كالتالي :

نشر المعرفة (التعليم والتدريب) ، تنمية المعرفة (البحث العلمي) ، تطبيق المعرفة (خدمة المجتمع) ، عولمة المعرفة (التعاون الدولي) ، كما أظهرت الدراسة الخطوات الاجرائية لتحويل الرؤى المستقبلية إلى واقع ملموس وهي كما يلي :

إعادة صياغة أهداف كليات المعلمين، الأخذ بأساليب جديدة في قبول وتسجيل الملثقيين بها، تنوع أساليب التعليم المطبقة حاليا ، تبني نظام دراسي جديد يواكب المتغيرات الحالية والمستقبلية ، تصميم برامج دراسية مرنة وإدخال تخصصات جديدة تواكب تطورات العصر، تنوع أساليب التعلم والتقويم، تهيئة المناخ المناسب لإعداد طلبتها للحياة والعمل في القرن الحادي والعشرين، الاستفادة من البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل، الاهتمام بالتدريب في إطار مفهوم التربية المستمرة ، تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين، تحقيق التوازن المطلوب بين الإعداد المهني والعلمي وحاجة المجتمع المستقبلية ، وأخيرا البدء في تنفيذ برنامج للدراسات العليا .

أولا : مقدمة :

لقد أصبح الحديث عن المستقبل وقضاياها محورا للنقاش والحوار داخل المنازل وموضوعا للندوات والمؤتمرات ومادة تتداولها وسائل الإعلام تطرح فيها الآراء بشتى صورها وتعرض فيها وجهات النظر مهما اختلفت ، ورغم الاهتمام الكبير الذي يحظى به المستقبل وتوجهاته في الوقت الحاضر بعد البدايات المتواضعة التي شهدتها الأربعينيات من القرن العشرين ، فإن دراسات علم المستقبل Futuraology لاتزال في حاجة إلى مزيد من الجهد لتطوير وإبداع منهج ملائم للبحث (أبو حطب ، ١٩٩١م) . ولقد مارس الإنسان في العديد من جوانب حياته منذ أقدم العصور سلوكا يتسم بالاستعداد للغد ، حتى قبل أن يعرف مفهوم المستقبل ، ويعود ذلك إلى أن الاهتمام بالمستقبل ليس حالة طارئة ، بل هو مغروس في الطبيعة الإنسانية ، وهو اهتمام نابع من قلق الإنسان على حاضره ومستقبله ، والاستعداد للغد قيمة إسلامية لا تدخل في دائرة الرجم بالغيب بل يأتي وفق هدى القرآن الكريم وسنة المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام قال تعالى : **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله المؤمنون . . .** ، **وقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا لايقوم حتى يغرسها فليغرسها (الرشيد ، ١٩٩٩م) .**

وعندما نتحدث عن المستقبل ، فلا بد أن نفهم من ذلك أننا نتحدث ، بالضرورة ، عن التعليم ، ذلك لأن التعليم هو أداة رئيسية في صنع المستقبل وتشكيله ونحن نعلم أننا نعلم للغد ، والغد يدخر لنا من المعارف ما يفوق معارف اليوم ، ولابد أن نكون جميعا مقتنعين بأن السرعة التي يتم بها التغير الاجتماعي تتطلب تعليما منفتحا على المجهول رغم ما يثيره هذا الاقتناع في نفوسنا من القلق والخوف ، لأننا نعلم أطفالنا وشبابنا لكي يعيشوا في مجتمع نجهل كيف سيكون ، ونمكنهم من التعامل مع مستقبل لم يولد (مايور ، ١٩٩٠م) .

إن الرؤية المستقبلية للتعليم تفرض أدوارا ومسؤوليات جديدة ينبغي أن تلتفت إليها مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى أدوارها التقليدية التي نص عليها الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي التي تتمثل في (التعليم ، التدريب ، إجراء البحوث ،

والإسهام في التنمية المستدامة وتحسين المجتمع برمته) ، ومواصلة توسيع نطاقها ، وتوفير مجالات مفتوحة للتعليم على مستوى عالٍ وللتعلم مدى الحياة . وفوق ذلك فقد أصبح التعليم العالي يؤدي في المجتمع أدواراً لم يسبق لها مثيل كعنصر حيوي من عناصر التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما أصبح يلعب دوراً في بناء القدرات الذاتية ، وتحقيق التنمية الشاملة والديمقراطية والسلام . (اليونسكو ، ١٩٩٨ م) .

وقد تناول الكثير من الدراسات والتقارير والبحوث والأوراق العلمية المعنية باستشراف مستقبل التعليم المتغيرات العالمية والمحلية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في العالم عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة ، والتي أوجدت عصرًا جديدًا ومجتمعًا جديدًا هو مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع الموجة الثالثة) الذي يعتبر نتاجاً للعديد من المتغيرات مثل : ثورة المعلومات ، والتكنولوجيا ، والمعرفة ، والاتصالات وغيرها .

ومؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية عامة وكليات المعلمين خاصة تواجه أيضاً متغيرات محلية متلاحقة مثل : العلاقة بين التعليم العالي والتنمية ، التوسع في التعليم العالي ، زيادة عدد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ، عدم وجود مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي ، وعدم تلبية التعليم العالي لاحتياجات المجتمع .

وتحتل كليات المعلمين في المملكة مكانة مميزة بين مؤسسات التعليم العالي فهي متخصصة في إعداد معلم المرحلة الابتدائية ، وقد مر إعداد معلم هذه المرحلة بسلسلة من التطورات ، فقد بدأ إعداد معلم هذه المرحلة بإنشاء المعهد العلمي السعودي عام ١٣٤٥هـ ، ثم أنشأت وزارة المعارف معاهد المعلمين المتوسطة عام ١٣٧٣هـ ، ومعاهد إعداد معلمي الثانوي عام ١٣٨٥هـ ، والكليات المتوسطة عام ١٣٩٥هـ ، وأخيراً كليات المعلمين عام ١٤٠٩هـ ، والكليات هي إحدى قلاع التربية في المملكة التي تساهم ، مع غيرها ، في تحديد مستقبل تعليم الأمة في القرن الحادي والعشرين ، وقد تعرضت هذه الكليات في الآونة الأخيرة لانتقادات قاسية ليس من السهل تجاوزها ولا من الحكمة تجاهلها ، فهي إما أن تتكيف وتحاول

تعديل أهدافها وبرامجها ووظائفها بما يتماشى مع الظروف التي يعيشها المجتمع السعودي، وإما أن تقف جامدة حيث هي ، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على مستقبلها لذا فإن هذه الكليات بحاجة إلى مراجعة شاملة تنتهي بوضع خطة لتوسيع نشاطها وتنوع وظائفها وعدم قصرها على الناحية التربوية فقط ، لأن المتغيرات العالمية والمحلية والتطلع إلى مجتمع أفضل كل ذلك يفرض وضع تصور أو خطة جديدة غير نمطية لكلليات المعلمين لديها القدرة على مواجهة تحديات المستقبل ، وهذا لا يعني الاستغناء عن الوظائف الحالية لهذه الكليات بل تطويرها بحيث تصبح ملائمة لظروف ومتطلبات المجتمع السعودي وتلبية حاجاته ، وهذا ما تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء عليه .

مشكلة الدراسة :

إن جوهر المشكلة التي تواجه معظم المجتمعات العالمية ومجتمعاتنا العربية ، يكمن في كيفية استعدادها لمواجهة القرن الحادي والعشرين، فبعض هذه المجتمعات لازال يعيش في كنف الماضي في وقت تتلاحق فيه المتغيرات العالمية والمحلية بسرعة لم يعرف تاريخ البشرية لها مثيلاً ، فإما أن تكون قادرة على مواكبة تلك المتغيرات أو تستمر تفكر في المستقبل بعقلية الماضي .

ويشهد التعليم العالي وهو على أعتاب قرن جديد، إقبالاً لم يسبق له مثل وتنوعاً واسعاً في مجالاته، فضلاً عن تزايد الوعي بأهميته الحيوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبناء المستقبل الذي ينبغي أن تعد له الأجيال الحاضرة بتزويدها بمهارات ومعارف وقيم جديدة . ويشمل هذا التعليم كافة أنواع الدراسات أو التأهيل أو التدريب على البحوث التي تقدم بعد التعليم الثانوي في مؤسسات التعليم العالي (اليونسكو ، ١٩٩٨م) .

والتعليم العالي أو ما بعد الثانوي يواجه ضغوطاً متزايدة في معظم الدول العربية بسبب زيادة الطلب على التعليم من قبل أعداد متنامية من خريجي التعليم الثانوي، والحاجة تدعو إلى تطور التعليم العالي وما بعد الثانوي كما وكيفاً ليصبح أكثر ملائمة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية بحلول عام ٢٠٤٠م (اليونسكو ، ١٩٩٤م) .

ومؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وكليات المعلمين خاصة ينسحب عليها ما ينسحب على العديد من مؤسسات التعليم العالي في العالم ، فهي تنظر للخلف أكثر مما تنظر للمستقبل واستجابتها للضغوط أكبر من رغبتها في التجديد، ولهذا فإن التعليم العالي في المملكة بحاجة إلى دعم الرؤية المستقبلية ، وقد أكد ذلك وزير التعليم العالي في محاضرة حول التعليم العالي في المملكة ضمن فاعليات المهرجان الثالث عشر للتراث والثقافة المقام في الجنادرية ، حيث أوضح أن تردّي أوضاع المجتمع الثقافية والاقتصادية والسياسية والعلمية ، تتطلب من العلماء والمفكرين بذل أقصى الجهود بما لديهم من فكر متطور ورأي سديد لرسم معالم الطريق لمستقبل زاهر لأجيالنا القادمة ، ولكي يتحقق ذلك فلا بد أن تكون البداية من ميدان العلم والتعليم، ويأتي التعليم العالي في مقدمة نظم التربية والتعليم التي تحتاج إلى وقفات مراجعة وإصلاح من وقت لآخر حتى يساير هذا النوع من التعليم التطورات العلمية والتكنولوجية ، فالتعليم العالي هو الذي يصنع جيل المستقبل ويصنع الجيل الذي يصنع المستقبل (العنقري ، ١٩٩٨ م) .

ورغم وجود محاولات لإصلاح مؤسسات التعليم العالي عامة ومؤسسات إعداد المعلم خاصة منذ (١٩٧٤ م) منها على سبيل المثال المؤتمر الأول لإعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية الذي عُقد برعاية جامعة الملك عبد العزيز عام (١٩٧٤ م) ، والمؤتمرين الثاني والثالث لإعداد المعلمين اللذين عقدا برعاية جامعة أم القرى عام (١٩٩٣ م) ، وعام (١٩٩٩ م) ، وندوة نحو استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية برعاية جامعة الملك سعود عام (١٩٩٢ م) ، وندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الواقع والتطلعات التي عقدت برعاية الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية عام (١٩٩٢ م) ، وندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤية مستقبلية التي عقدت برعاية وزارة التعليم العالي عام (١٩٩٨ م) ، وبحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام الذي عُقد برعاية الأمانة العامة للاحتفال عام (١٩٩٩ م) وكذلك تقارير العديد من المجالس والمؤتمرات ، إلا أن معظمها أُقيم لمناقشة أوضاع التعليم العالي عامة وأوضاع مؤسسات إعداد المعلم خاصة السابقة أو الحالية وإيجاد

الحلول الآتية لها ، ولم تحاول وضع خطط مستقبلية تتصور المستقبل وتعمل من أجله ، ولهذا ينبغي أن تطور وظائفها الحالية في ضوء متغيرات المستقبل .

وكليات التربية والمعلمين لم يعد دورها قاصرا على الوظائف التقليدية كإعداد المعلم ونقل التراث، بل تجاوز هذا الدور بكثير ليشمل وظائف أخرى أعم وأشمل، فقد تحولت إلى مراكز حضارية لبناء الكوادر البشرية لتنمية الخطط التربوية ، ومراكز بحثية متطورة تخطط للمستقبل، تخططا علميا وتسهم إسهاما فعالا في التحولات المجتمعية وتستوعب احتياجات المجتمع ومتطلباته (زاهر ، ١٩٩٤ م) .

يتضح مما سبق أن النظرة المستقبلية للتعليم ومؤسساته أصبحت سمة العصر ، وكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية بحاجة إلى الأخذ بهذا الاتجاه، الأمر الذي يتطلب تخطيطا واعيا يتصور المستقبل ويعمل من أجله، والجهود تبذل الآن لتطوير وظائف هذه الكليات من أجل المشاركة الفعالة في تكوين المواطن السعودي الذي لديه مهارات التفكير العلمي والتحليلي والقادر على أداء المهنة وفق أساليب وطرق مبتكرة من أجل خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته .

والخيار الأفضل لإصلاح أوضاع هذه الكليات هو التعرف على مدى ملائمة الوظائف الحالية التي تقوم بها بصورة شاملة من حيث استجابتها لخطط التنمية وحاجات المجتمع، ثم وضع رؤية مستقبلية لوظائف هذه الكليات وآليات جديدة لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية بما يحقق أداء أفضل من أجل تقدم المجتمع السعودي، وهذا ما سوف يأخذ به الباحث في هذه الدراسة .

مما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة كما يلي، ما الرؤية المستقبلية التي ينبغي أن تقوم عليها وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية ؟

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة ما يلي :

- ١- دراسة الوظائف الحالية لكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية لمعرفة مدى تلبيتها لخطط التنمية وحاجات المجتمع ومتطلباته .
- ٢- التعرف على أهم المتغيرات التي يشهدها العالم حاضرا ومستقبلا .

- ٣- التعرف على أهم المتغيرات المحلية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ،
في حاضرها ومستقبلها، ومدى تأثيرها على وظائف كليات المعلمين .
- ٤- التعرف على الرؤية المستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية
السعودية في ضوء معطيات الدراسة .
- ٥- التعرف على الخطوات الاجرائية لتحويل الرؤية المستقبلية إلى واقع ملموس

أسئلة الدراسة :

- س١ ما مدى تلبية الوظائف الحالية لكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية
لخطط التنمية وحاجات المجتمع ومتطلباته ؟
- س٢ ما المتغيرات العالمية التي يشهدها العالم في حاضره ومستقبله ومدى تأثيرها على
وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية ؟
- س٣ ما المتغيرات المحلية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ، في حاضرها
ومستقبلها، ومدى تأثيرها على وظائف كليات المعلمين ؟
- س٤ ما الرؤية المستقبلية لتطوير وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية
السعودية؟
- س٥ ما الخطوات الاجرائية لتحويل الرؤية المستقبلية لوظائف كليات المعلمين إلى
واقع ملموس في ضوء معطيات الدراسة؟

أهمية الدراسة :

- ١- انها ضمن المحاولات القليلة المبذولة للتعرف على المتغيرات العالمية والمحلية
ذات العلاقة بوظائف كليات المعلمين حاضرا ومستقبلا .
- ٢- انها في حاجة إلى تنمية الوعي بالدراسات المستقبلية في مجال التعليم،
باعتباره العنصر القادر على تشكيل المستقبل في ضوء المتغيرات العالمية
والمحلية .
- ٣- الحاجة لمثل هذه الدراسة خاصة وأن المملكة قد دخلت القرن الحادي
والعشرين والمجتمع السعودي يمر بمتغيرات سريعة تفرض على كليات
المعلمين أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته .

٤- أن كليات المعلمين في المستقبل لا ينبغي أن يقتصر دورها على إعداد المعلم المتميز لوظيفة التدريس فقط ، وإنما رسالتها الأهم هي انتاج الباحث العلمي، والمفكر الاجتماعي، والمشارك الثقافي . . . الخ .

٥- أن تقدم هذه الدراسة صورة عن واقع هذه الكليات، وتصوراً مبدئياً عن احتمالات المستقبل التي قد يكون لها تأثير على إعادة النظر حول وظائف كليات المعلمين، الأمر الذي يساعد الجهات المسؤولة على اتخاذ الاجراءات العلمية والتربوية المناسبة .

٦- هناك من يدعو إلى المطالبة بتوقف كليات المعلمين في المملكة عن إعداد المعلمين لعدم قدرة خريجها على المنافسة مع خريجي الجامعات وتحويل وظائفها إلى خدمات مجتمعية .

منهج الدراسة :

ستعتمد الدراسة على منهج البحث الوصفي المسحي وأسلوب التحليل الفلسفي، بما ينطوي عليه من رصد للواقع وتحليله ونقده من خلال رؤية مستقبلية للباحث تمثل الإطار الفكري الذي يحدد أبعاد هذه الدراسة وهو الدين الإسلامي بكل قيمه وتوجيهاته وهذا أساس فلسفي لمنهج الدراسة المتبع، حيث إن الإسلام يحثنا على مواصلة العمل وتجديده .

مصطلحات الدراسة :

١- كليات المعلمين :

هي مؤسسات تعليم عال تتبع وزارة المعارف وتقبل طلابها من بين الحاصلين على الثانوية العامة ، وتمنح الخريج درجة البكالوريوس في التعليم .

٢- وظائف كليات المعلمين الحالية :

يقصد بها المهام والمسؤوليات التي تقوم على أهداف كليات المعلمين كما وردت في الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة المعارف واللجنة العليا لسياسة التعليم .

٣- الرؤية المستقبلية لوظائف كليات المعلمين :

هي رؤية مستقبلية للمهام والمسؤوليات المراد تحقيقها وفق خطط مدروسة بما يتناسب ومطالب التنمية البشرية وحاجات المجتمع السعودي في ضوء المتغيرات العالمية والخليية .

٤- التكنولوجيا :

هي مجموعة المعارف والمهارات التي تمكن شخصا أو مجتمعا من انتاج سلع أو خدمات .

٥- التعليم الأساسي :

هو ذلك التعليم الأول المقدم للطلاب ما بين السادسة والخامسة عشرة من العمر (يشمل المرحلتين الابتدائية والمتوسطة) .

٦- المتغيرات :

يقصد بها كافة المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على وظائف كليات المعلمين بحيث تعمل إما على تعزيزها أو تطويرها أو استبدالها بغيرها .

حدود الدراسة :

تستحدد الدراسة في وضع تصور مقترح لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية خلال مدة الدراسة (عشرون سنة) من ١٤٢٠هـ وحتى ١٤٤٠هـ .

تنظيم الدراسة :

أشتمل الجزء الأول من الدراسة على مقدمة لموضوع الدراسة ، تلى ذلك مشكلة الدراسة وأهدافها، أسئلتها، وأهميتها ومنهجها، وحدودها والتعريف بأهم مصطلحاتها، وسيتناول الجزء الثاني : الإطار النظري للدراسة الذي يشتمل على ملامح المستقبل ومدى تأثيراته على برامج إعداد المعلم ، ونشأة وتطور كليات المعلمين، وبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، وستتم الإجابة على أسئلة الدراسة في الجزء الثالث منها، كما سيتضمن الجزء الأخير من هذه الدراسة خاتمة يشار فيها إلى أهم النتائج والتوصيات المستخلصة منها .

ثانيا - الإطار النظري للدراسة :

١- ملامح المستقبل ومدى تأثيراته على برامج إعداد المعلم :

يعتبر الوعي بالمستقبل أحد الدلائل التي ارتبطت بها عمليات التنمية الشاملة التي تستهدف نمو الإنسان في كثير من بلدان العالم ، ولم يكن من الممكن أن تصل

البلدان المتقدمة إلى ما وصلت إليه من تطور وتقدم دون رؤية مستقبلية ، ولذا فإن الوعي بأهمية المستقبل والاستعداد له لم يعد مجرد خيار وإنما أضحي ضرورة أكثر من أي وقت مضى .

إن توقع المستقبل والإعداد لمواجهة صدمته يعتبر إحدى وظائف العلم الأساسية ، وقد شغل الإنسان ومنذ نشأته الأولى بالاهتمام بما سيكون عليه الغد ، ولقد تطور اهتمام الإنسان بالمستقبل منذ أن كان صوراً خيالية أو شبه خيالية من عام ١٥١٦م إلى بداية القرن التاسع عشر حيث أصدرت جماعة من الرسامين والشعراء في أوروبا بياناً وصفوا فيه أنفسهم بأنهم "مستقبليون" وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر خطا هذا العلم خطوات واسعة عندما أطلق المؤلف والسياسي الألماني أوسيب فلتهايم ، (Ossip Flehtheim) علم المستقبل (Futurology) ، عام ١٩٤٤م . (Shane, 1973)

ومنذ الستينيات أخذ الاهتمام بالمستقبل والتفكير فيه صوراً أخرى من قبل المفكرين والكتاب ورجال الصحافة في أوروبا وأمريكا ووضعوا له إطاراً منهجياً منظمًا لمواجهة التغير السريع الذي أصبح سمة العصر أمثال الصحفي الألماني روبرت يونك (Robert Yunk) ، والكتاب السوفييتي بستوجيف لاراء (Bostujev-Lara) ، والكتاب الهولندي فريد بولاك (Freed Polak) ، والعالم البريطاني هيرمان كاهن (Herman Kahan) ، والكتاب الأمريكي ، ألفين توفلر (Alvin Tofer) الذي أصدر كتابه الشهير صدمة المستقبل (Future Shock) ، الذي يعبر عن التغيرات الحادة والمفاجئة والسريعة والمتلاحقة التي تحيط بالإنسان مما يجعله غير قادر على التكيف معها . (Cornish, 1983)

أما الدراسات المستقبلية ذات الطابع المنهجي فقد بدأت في منتصف القرن العشرين بعد قيام القوات الأمريكية بدراسة حول مستقبل القوات العسكرية للدول الكبرى في العالم ، مما أدى إلى تحولها تدريجياً من مجرد منهج إلى علم قائم بذاته ، وطبقاً لذلك ظهرت معاهد ودوريات وجمعيات متخصصة في علم المستقبل مثل

جمعية المستقبل العالمية عام ١٩٦٦ م ، واتحاد دراسات مستقبلات العالم عام ١٩٦٦ م ، ونادي روما عام ١٩٦٨ م ، وانتشرت الدراسات المستقبلية بما تنطوي عليه من تصورات وتوقعات في شتى ميادين المعرفة والثقافة والعلوم والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا ، ومع ذلك فقد ظل الاهتمام بهذا النوع من الدراسات متركزاً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ، ولقد تأثر العالم العربي بالاهتمام المتزايد بدراسة المستقبل ، وبدأت أول دراسة مستقبلية فيه عام ١٩٧٥ م ، بعنوان : الوطن العربي عام ٢٠٠٠ م . ثم توالى بعد ذلك الدراسات والبحوث والدوريات المتخصصة . (الخطيب ، ١٩٩٨ م)

إن الحديث عن المستقبل واستشرافه يؤدي بنا تلقائياً إلى التعليم ، لأن التعليم هو أداة رئيسية للحياة ومن الصعب أن تخطط للمستقبل وإعداد الإنسان المستقبلي دون أن تخطط للتعليم ، فالتعليم للمستقبل في أي أمة هو مستقبل الأمة ذاتها وهو الهدف من تطوير عناصر العملية التعليمية وعلى رأسها المعلم ، وإذا كانت العملية التربوية وتطويرها تمثل توجهاً مستقبلياً بحد ذاتها فإن تحسين أساليب اختيار المعلمين وتربيتهم وإعدادهم وتدريبهم يمثل هو الآخر توجهاً مستقبلياً مهماً خلال الحقبة القادمة ، وعلى مؤسسات إعداد المعلم عامة وكليات المعلمين خاصة تهئية الظروف المادية والمعنوية ليس فقط للقيام بالأدوار والوظائف الحالية ، بل بالاستعداد للقيام بأدوار ووظائف مستقبلية في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية المعاصرة . (Hostrop, 1973)

إن استشراف مستقبل التربية في المملكة العربية السعودية ينطلق من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يحثنا على أداء العمل وإتقانه مدى الحياة لأن الدنيا مزرعة الآخرة ، والقائمون على التعليم يؤمنون بأن المستقبل بيد الله ولن يستطيع أحد من البشر أن يجزم بتحقيق المستقبل كما يراه لأن ذلك من علم الغيب ، وعالم الغيب هو الله سبحانه وتعالى ، وعلى هذا الأساس يأتي استشراف مستقبل التربية في المملكة التي تعمل على الموازنة بين معطيات التربية ووسائلها وبين ما تصبو إلى تحقيقه من غدٍ

أفضل . وقد تم تنظيم عدد من فاعليات استشراف التربية منها : أقامت وزارة التعليم العالي ندوة بعنوان : التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين ، كما نظمت وزارة المعارف اللقاء السنوي لمديري التعليم بالمملكة بعنوان ، استشراف مستقبل العمل التربوي في المملكة العربية السعودية .

إن النظرة المستقبلية لإعداد المعلم وتدريبه في نظام التعليم بالمملكة تفرض أدواراً ومسؤوليات جديدة ، وعلى مؤسسات إعداد المعلم عامة وكليات المعلمين خاصة تحليل واقع وظائفها الحالية من أجل الوصول إلى بناء تصور مقترح لوظائفها المستقبلية حيث ينبغي أن تمارس هذه الوظائف في إطار مؤسسات التعليم العالي (نشر المعرفة ، تنمية المعرفة ، وتطبيق المعرفة ، عوامة المعرفة) على ضوء المتغيرات العالمية والمحلية المعاصرة .

٢- نشأة وتطور كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية :

حظي إعداد المعلم وتدريبه في المملكة العربية السعودية باهتمام نظام التعليم فيها، وخاصة معلم المرحلة الابتدائية لما له من أهمية في تقدم المجتمع وتلبية حاجاته في عالم يتسم بالتغير والتطوير السريع، ووزارة المعارف عملت ، وما زالت ، على توفير المعلم المؤهل تأهيلاً علمياً وتربوياً وثقافياً ، ولقد مرت عملية تأهيل وإعادة تأهيل معلم هذه المرحلة بأربع مراحل هي :

أ - معاهد المعلمين المتوسطة :

بدأت المديرية العامة للمعارف في إنشائها عام ١٣٧٣هـ ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات واشترطت للالتحاق بها الحصول على الشهادة الابتدائية . وتعد معاهد المعلمين المتوسطة امتداداً وتطويراً للمعهد العلمي السعودي الذي أنشئ عام ١٣٤٦هـ ، في مكة المكرمة . كما أنشأت عام ١٣٧٩هـ معاهد معلمين ابتدائية ليلية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات وقد وجدت من أجل رفع مستوى معلمي الضرورة .

ب - معاهد إعداد المعلمين الثانوية :

قامت وزارة المعارف بإلغاء معاهد المعلمين المتوسطة عام ١٣٨٦/٨٥هـ لضعف مستوى الإعداد فيها، واستبدلتها بمعاهد إعداد المعلمين الثانوية التي اشترطت للدراسة بها أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة الدراسة المتوسطة ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات أيضاً ، كما أنشئ معهد للتربية الرياضية عام ١٣٨٥/٨٤هـ ، وآخر للتربية الفنية عام ١٣٨٦/٨٥هـ . ثم قامت وزارة المعارف بإنشاء مراكز الدراسات التكميلية عام ١٣٨٧/٨٦هـ لرفع مستوى خريجي معاهد المعلمين المتوسطة ومدة الدراسة بها عامان .

ج - الكليات المتوسطة :

تم استبدال معاهد المعلمين الثانوية بالكليات المتوسطة عام ١٣٩٧/٩٦هـ ، وقد كان شرط القبول بها أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة المرحلة الثانوية العامة ومراكز الدراسات التكميلية ، ومدة الدراسة بالكليات المتوسطة عامان دراسيان ، مقسمة إلى أربعة فصول دراسية أو خمسة ويقوم نظام الدراسة فيها على نظام الساعات المعتمدة . وفي عام ١٤٠٦هـ صدر قرار وزاري يقضي بتصفية ما تبقى من معاهد إعداد المعلمين الثانوية وذلك خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ، وأن يكون الحد الأدنى لتأهيل معلم المرحلة الابتدائية هو دبلوم الكليات المتوسطة ، كما أعقبه قرار وزاري عام ١٤٠٧هـ بشأن تقليص القبول في معهدي التربية الرياضية والتربية الفنية تمهيداً لتصفيتهما، وافتتاح كلية متوسطة للتربية الرياضية .

د - كليات المعلمين :

بناء على خطاب وزير المعارف المبني على قرار اللجنة العليا لسياسة التعليم صدرت الموافقة على تحويل الكليات المتوسطة إلى كليات إعداد المعلمين عام ١٤٠٩هـ ، تمنح درجة البكالوريوس في التعليم الابتدائي . وكليات المعلمين هي المؤسسات الوحيدة لإعداد معلم المرحلة الابتدائية نظراً لأن كليات التربية والكليات غير التربوية في الجامعات السعودية تعد معلم المرحلة المتوسطة والثانوية ، وقد بلغ عدد

هذه الكليات (١٨) كلية يدرس بها (٣٢,٤٦٠) طالبا ، ويعمل بها (١٨٦١) عضو هيئة تدريس، (٣٢٧) اداريا وفق احصاء عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ، إضافة إلى (٢٥٣) مبتعثا في الداخل والخارج للحصول على درجة الدكتوراه والماجستير (وزارة المعارف ، ٢٠٠٠م) .

وكليات المعلمين موزعة على معظم مناطق المملكة كالتالي : الرياض، مكة المكرمة ، الطائف ، الدمام، المدينة المنورة ، الرس، أبها، حائل ، جازان ، الجوف ، الاحساء، تبوك ، بيشة ، القنفذة ، جدة ، الباحة ، عرعر، وبالتالي فهي أكثر مؤسسات التعليم العالي في المملكة انتشارا في أعماق المجتمع السعودي، وهذه المناطق بحاجة ماسة أكثر من غيرها لكل إسهام يساعدها على التقدم والتطور والبناء، سواء في مجال الخدمات التربوية أو الخدمات العامة ، وهذا يلقي بمسئولية مضاعفة على هذه الكليات ويتطلب منها القيام بأدوار متعددة ومتنوعة لخدمة المجتمع وتلبية حاجاته في تلك المناطق .

وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية :

تسعى كليات المعلمين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لتحقيق الوظائف

الخاصة بها وهي :

- ١- إعداد معلم المرحلة الابتدائية تربويا وأكاديميا والتمسك بتعاليم الاسلام والعمل بها .
- ٢- رفع مستوى التأهيل التربوي والأكاديمي للمعلمين القائمين على رأس العمل وتحديد معلوماتهم ومفاهيمهم التربوية .
- ٣- الإسهام مع الجهات المختصة بالوزارة في إجراء البحوث التربوية النظرية والتطبيقية التي تؤدي إلى تطوير المناهج والكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية .
- ٤- المشاركة في إعداد وتطوير وتنفيذ البرامج والدورات التربوية لمعلمي المراحل التعليمية المختلفة حسب مقتضيات التطور في مجال التربية والتعليم .

- ٥- التعاون مع إدارات التعليم في حل المشكلات التربوية ، عن طريق البحث العلمي التربوي وغيره من الوسائل .
- ٦- التعاون مع المؤسسات التربوية داخل المملكة وخارجها لتطوير التعليم والاشتراك في البحوث التربوية والعلمية وحضور المؤتمرات والحلقات لتبادل الخبرة والمعرفة .
- ٧- تنظيم برامج تأهيلية للطلاب بعد الثانوية العامة لاعداد محضري المختبرات المدرسية وأمناء المكتبات والمتخصصين في الوسائل التعليمية (وزارة المعارف ، ٢٠٠٠ م) .

الدراسات السابقة :

مع بداية القرن الحادي والعشرين تمر المجتمعات الإنسانية بمرحلة تغيرات اجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية ، لم تشهد لها البشرية مثيلاً ، ونتيجة لهذا التغير السريع، أصبحت الحاجة ماسة إلى التجديد في طريقة وأداء مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المعلمين خاصة ، وذلك لمواكبة ما يحدث في العالم من تطور مذهل في كافة مجالات الحياة من خلال الرسالة التي تؤديها هذه الكليات للمجتمعات المتمثلة في إعداد وتنمية أفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم .

ومؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات تزيد خطورتها يوماً بعد يوم، وتمثل هذه التحديات في المنافسة التي تواجهها أثناء أداء وظائفها التقليدية ، ولقد أدرك المجتمع الدولي ظاهرة عدم فاعلية تلك الوظائف وعدم قدرتها على تهيئة الأجيال القادمة لعدم وجود رؤية مستقبلية واضحة ومحددة لوظائف هذه المؤسسات توجهها وتنظمها وتقود حركتها نحو المستقبل ، وبالتالي الاستعداد لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

إن النظرة المستقبلية للتعليم تفرض أدواراً ومسؤوليات جديدة ينبغي أن تلتفت إليها كليات المعلمين في إطار وظائف مؤسسات التعليم العالي (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) ، على ضوء المتغيرات العالمية والمحلية ، ويمكن التعرف على

الرؤى المستقبلية لوظائف هذه الكليات من خلال استعراض وظائفها الحالية . وسوف أَسْتَعْرِض نماذج من الدراسات والتقارير والوثائق والرؤى المستقبلية ذات العلاقة بهذا السياق .

فعلى المستوى العالمي : قال فردريك جايلز (Fredrec Giles, 1979) : إن من أبرز وظائف كليات التربية في الجامعات الأمريكية هو الإعداد المهني المميز للعاملين في حقل التعليم العام بمراحله المختلفة ، وأكد أيضا أن هذا لا يعني أن يقتصر دورها على إعداد المعلمين ولكن يجب أن تعمل على تحقيق متطلبات وحاجات المجتمع ، كما أن من وظائف هذه الكليات ممارسة مهنة التعليم وتطبيقاتها بالطرق الحديثة ، وتطوير المفاهيم التربوية وترجمتها إلى برامج وطرق قابلة للتطبيق ، وأيضا المساهمة الفعالة في البحث حول قضايا التعليم ومشكلاته وبرامجه ومناهجه مما يؤدي إلى تحسين العملية التعليمية ويساهم في تنمية المجتمع وتطويره (Giles, 1979).

وورد في خطة اليونسكو متوسطة الأجل الثالثة (١٩٩٠-١٩٩٥م) المعنونة بالاتجاهات والتحديات المستقبلية من أجل القرن الحادي والعشرين ، أن أطفال اليوم سيعيشون ويعملون في القرن الحادي والعشرين في عالم سوف يزد فيه التعقيد والتعرض للتحويلات السريعة التي من مظاهرها ما يلي : النمو السكاني ، والقيود الاقتصادية ، وتركيبية العمالة المتغيرة ، وتدهور الأوضاع البيئية ، والتقدم السريع للعلم والتكنولوجيا ، وازدياد انتاج المعارف والمعلومات وتبادلها .

والمجتمعات العالمية سوف تواجه المزيد من هذه التحويلات مستقبلا ، وسوف تولد عددا من المتغيرات الثقافية ، والاخلاقية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية (اليونسكو ، ١٩٩٤م) .

وتضمن تقرير اليونسكو المقدم إلى اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين عام (١٩٩٦/١٤١٦م) بعنوان التعليم ذلك الكثر المكنون وظائف التعليم العالي، ففي مؤسسات التعليم العالي تلتقي معظم الوظائف التقليدية وهي :

تطوير المعرفة التي تتمثل إعداد القيادات الفكرية والسياسية ورؤساء منشآت الغد وأعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس، أما دورها في نشر المعرفة فيتمثل في مساهمتها في التنمية المستدامة بوصفها مراكز مستقلة للبحث وابتكار المعرفة بما يساعد على حل المشكلات المطروحة في المجتمع، كما أن دورها الاجتماعي يخولها وضع استقلالها الفكري في خدمة القضايا الاخلاقية والعلمية الكبرى التي سيواجهها المجتمع في المستقبل، ومسئولية مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع بأسره تظهر بوضوح في البلدان النامية حيث تساهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي وتكوين القاعدة الأساسية لبرامج التنمية من أجل التقدم والتطوير وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث (اليونسكو ، ١٩٩٦م) .

كما ذكر تقرير اليونسكو النهائي عن المؤتمر العالمي للتعليم العالي المنعقد في باريس ١٩٩٨/١٤١٨م تحت عنوان التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل أن من مهام التعليم العالي ووظائفه ، مهمة التعليم والتدريب وإجراء البحوث وذلك عن طريق إعداد خريجين ذوي مهارات عالية ، و إتاحة مجال مفتوح للتعلم على مستوى عال وللتعلم مدى الحياة ، وتطوير نشر المعارف عن طريق البحوث ، والحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها وتطويرها ونشرها، والمساعدة على حماية تعزيز القيم المجتمعية ، والمساهمة في تطوير وتحسين التعليم بكافة مستوياته، كما بين التقرير أن أكبر التحديات التي تواجه التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين هي المواءمة يعني تزويد أعداد كبيرة من المواطنين بتدريب جيد وموائم يفتح لهم سبيل اقتحام سوق العمل ويتيح لهم مواصلة التعليم فيما بعد ، جودة التعليم العالي، يعني أن على مؤسسات التعليم العالي تبني رؤية جديدة وأن تستفيد من التقدم العلمي والتكنولوجي في حل المشكلات والاستعداد للمستقبل وتعزيز عمل الفريق دون التحلي عن المعايير الاخلاقية ، ووضع معايير للتقويم ضمانا للجودة ، الإدارة والتمويل ، ويؤكد التقرير أن التعليم لا يمكن أن يكون ولم يعد في كثير من الأحوال محصورا في برج عاجي، ولقد أصبح من الضروري تقاسم المسؤوليات مع جميع

الشركاء داخل مؤسسات التعليم العالي أو خارجها، التعاون الدولي، ويمثل هذا التعاون ضرورة من أجل تعزيز الجودة والملاءمة والفاعلية الداخلية للتعليم العالي كما أنه ضروري لإقامة علاقات أكاديمية وثقافية بين أطراف محلية ووطنية وبين مجتمعات العالم، التحريض على العمل ويؤكد التقرير أخيراً على مواصلة العمل من أجل تحقيق ما ورد في هذا التقرير من جميع المسؤولين عن التعليم العالي والمنظمات الدولية ومؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحديد رؤية التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين . (اليونسكو ، ١٩٩٨م)

وفي تقرير عن التربية في العالم أعدته منظمة اليونسكو عام ١٩٩٨/١٤١٨م بعنوان المعلمون والتعليم في عالم متغير يشير التقرير إلى أن على شباب اليوم مواجهة المستقبل وتحديات القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإن تعلم النشء بحاجة إلى اهتمام أكثر مما سبق، كما أن دور المعلمين يجب أن يكون أكثر حيوية وأشد حماساً للمستقبل، وعلى المعلمين أن يكونوا على استعداد تام للقيام بعملهم في خدمة الفرد والمجتمع، كما أشار التقرير إلى التحديات التي تواجه كليات المعلمين ومنها : ثورة الاتصالات، وثورة المعلومات التي نعيشها اليوم، فالتكنولوجيا الجديدة قاربت بين الشعوب، ووحدت بين اهتماماتهم المشتركة والآمال التي يعقدونها على المستقبل، كما تناول التقرير الاتجاهات والتطورات الحديثة في مجال التعليم التي يتأثر بها (٥٧) مليوناً من مغلمي العالم . (اليونسكو ، ١٩٩٨م)

وإلى جانب هذه الدراسات لا بد من التنويه بمجهود عدد من المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة بإعداد المعلم وتدريبه ، فعلى المستوى العالمي تأتي جهود اليونسكو التي أشرفت على عدد من المؤتمرات الخاصة بإعداد المعلم منها : المؤتمر الرابع لوزراء التربية في أوروبا عام ١٩٨٨م ، الذي عقد لبحث مشكلات فاعلية تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، والمؤتمر المنعقد في القاهرة عام ١٩٨٩م بغرض وضع آليات تدريب جميع العاملين في حقل التعليم ، ومن التقارير الدولية التي اهتمت بإعداد المعلم

وتدريه ، تقرير المجلس القومي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي صدر عام ١٩٨٥ م، وتقرير جماعة هولمز (Holmes) معلوم الغد عام ١٩٨٦ م ، وتقرير مؤسسة كارنجي (Carnegie) عام ١٩٧٦ م ، وتقرير جمعية مكوني (Mcoonee) للمعلمين عام ١٩٨٦ م ، وتقرير أمة معرضة للخطر (a nation at risk) عام ١٩٨٣ م ، وتقرير ديفنيد بلفكت (Devid Blavect) عام ١٩٩٧ م ، وتقرير ديلور (Delors) عام ١٩٩٦ م ، وتقرير تعليم المواطن الأمريكي من أجل المستقبل (Educating American For the 21 century) عام ١٩٩٥ م . (UNESCO, 1998)

وعلى المستوى العربي : قام محسن عبد السلام حامد بدراسة عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م بعنوان نحو منحى جديد لكليات التربية لتحقيق فاعلية أكبر في تنمية مجتمعاتها المحلية ، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح دور كليات التربية والمعلمين في المجتمع ، وقد بينت الدراسة أن على هذه الكليات تسخير كافة إمكاناتها لخدمة المجتمع حتى يزول الشعور بالقلق في الأوساط الاجتماعية التي تتهم هذه المؤسسات بأنها عاجزة عن أن تكون أداة تقدم في مجتمعاتها ، وأنها ، بأوضاعها الحالية ، تعمل على تعزيز الظواهر السلبية ، حين استنفدت طاقاتها في وظيفة واحدة هي إعداد المعلم ، أما الوظائف الأخرى مثل : خدمة المجتمع والعمل على تنميته بالبحث والدراسة وحل مشكلاته ، فقد أصبحت هامشية ، وأوصت كليات التربية والمعلمين أن تولى الوظائف الأخرى اهتمامها وأن يكون هناك توازن حتى لا يطغى جانب على بقية الجوانب الأخرى (حامد ، ١٩٨٥ م) .

وفي دراسة قام بها محمد إسماعيل ظافر عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م بعنوان برامج ومناهج كليات التربية في دول الخليج العربي هدفت الدراسة إلى تشخيص برامج ومناهج كليات التربية للوصول إلى أفضل الطرق المناسبة للتنسيق فيما بينها ، والعمل على تطويرها ، كما تضمنت الدراسة الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات ،

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها أن على كليات التربية أن تطور وظائفها في ميادين التربية ، المتعلقة بإعداد المعلمين ، وبمجال البحث العلمي ونشره ، وفي ميادين رعاية الطلاب ، وبمجال خدمة المجتمع (ظافر ، ١٩٨٩ م) .

وللتعرف على واقع إعداد المعلم قام حكمة البراز عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) بدراسة عنونها " اتجاهات حديثة في إعداد المعلمين " ، مقدمة إلى لقاء المسؤولين عن إعداد المعلم بالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إعداد المعلم عربياً وخليجياً ، وذلك باستعراض بعض الاتجاهات العالمية في إعداد المعلمين ، وأدوار المعلم ومسئوليته ، وبعض أساليب إعداد المعلمين والخروج ببعض التوصيات والمقترحات لإعداد المعلم في دول الخليج منها : دعوة مكتب التربية العربي لدول الخليج إلى عقد لقاء خبراء بهدف تحديد صيغة مثلى للإعداد المستقبلي للمعلم ، قيام المركز العربي للبحوث التربوية بتبني مشروع لإعداد أهداف موحدة لمناهج إعداد المعلمين في منطقة الخليج العربي ، الدعوة إلى توحيد مصادر نظم إعداد المعلم لمراحل التعليم كافة . كما قدمت الدراسة مقترحات موجهة لدول الخليج تتعلق بتربية المعلمين على مبدأ التعلم الذاتي ، وضع المناهج في ضوء الأهداف العامة والخاصة لفلسفة الدولة ، أن تكون طرق التدريس نماذج للتجديد التربوي ، الحرص على توفير المهارات الكافية لحسن التدريب للمتعلم ، تبني سياسة قبول واضحة الأهداف ، إعادة النظر في أهداف ووظائف مؤسسات إعداد المعلمين بحيث تمارس التدريس ، إجراء البحوث ، وخدمة المجتمع . (البراز ، ١٩٨٩)

كما قام محمد سيف الدين فهمي عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) بدراسة بعنوان اتجاهات التغير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها وقد تحدث عن تطور وظائف مؤسسات التعليم العالي ، ففي الماضي كانت المهمة الأولى لتلك المؤسسات هي المحافظة على المعرفة القائمة وتوصيلها من جيل إلى جيل من خلال عملية التدريس والتعليم ، ثم أصبح البحث العلمي بمفهومه الحديث الذي يستهدف نمو المعرفة وتطورها وظيفة أولى من وظائف مؤسسات التعليم

العالي ، ومع زيادة الطلب على التعليم الجامعي ونمو رغبة المجتمع وأفراده في الحصول على خدماته ، وزوال الحواجز بين تلك المؤسسات والمجتمعات المحيطة بها ، ظهرت وظيفة ثالثة ومهمة لها ، ألا وهي خدمة المجتمع وأصبحت هذه المؤسسات مطالبة بتوسيع نطاق المعرفة وتقديم خدمات عامة لافراد المجتمع في صورة برامج مهنية قصيرة أو طويلة إضافة إلى البرامج الثقافية والترفيهية المتنوعة (فهمي ، ١٩٨٩ م) .

وفي ورقة عمل مقدمة من عبد اللطيف فرج عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) بعنوان ، الإطار الوظيفي والمستقبلي لكليات المعلمين والتربية والكليات المتوسطة ، وقد استعرض الباحث في ورقته عدداً من المبادئ العامة لإعداد المعلم كالتواحي الفكرية والإلمام بالأهداف التربوية ، والاستفادة من التقدم التقني وحسن اختيار الدراسين وشمولية برامج الإعداد وتوازنها ، واستعرض الباحث أهداف برامج إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية ومحتواها ، واقترح في ضوء ذلك إطاراً وظيفياً لمستقبل هذه البرامج يمثل توفير معايير أفضل للقبول بها ، وتنوع وشمولية برامجها ، والعناية بالمناهج والبحوث والتربية العملية ، والاهتمام بتقنية التعليم في خططها وبرامجها . (فرج ، ١٩٩٢م)

وحول تطور وظائف مؤسسات إعداد المعلم، قام محمد بن شحات الخطيب بدراسة عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) بعنوان العوامل المجتمعية وأثرها في إعادة النظر نحو وظائف كليات التربية بالمملكة العربية السعودية، وقد هدفت الدراسة إلى إعادة النظر في برامج ووظائف مؤسسات إعداد المعلمين في ضوء المتغيرات الاجتماعية ، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وقد طبق استبانة على عينة الدراسة التي تكونت من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود، وقد أظهرت الدراسة : أن أفراد الدراسة يجمعون على أهمية استمرارية الوظائف الحالية لكليات التربية رغم ضعف تجاوبها مع متطلبات الواقع ، كما اجمع أفراد الدراسة على مدى أهمية أثر العوامل المجتمعية في وظائفها، كما أن أفراد الدراسة يقترحون إحداث تغيرات كلية وسريعة في برامج هذه الكليات وإحداث وظائف

جديدة أو إلغاء بعض الوظائف واستبدالها بغيرها ، ويدخل تحت ذلك وظائف البحث العلمي، والوظائف المتعلقة بالاتصال بالمجتمع وتلبية حاجاته (الخطيب ، ١٩٩٢م) . وفي السجل العلمي لندوة نحو استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) احتوى السجل على اثنين وعشرين بحثاً وورقة عمل تغطي عدداً من المحاور أبرزها العوامل المجتمعية وأثرها في إعادة النظر في وظائف كليات التربية والمعلمين في المملكة ، الاتجاهات الحديثة في نظم إعداد المعلمين بين العرض والطلب ، وبرامج إعداد المعلمين بين النظرية والتطبيق ، والمنظور المستقبلي لكليات التربية والمعلمين ، والاتجاهات الحديثة في تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، والاستراتيجية العربية والأجنبية لإعداد المعلم وتدريبه . وقد توصلت الندوة إلى عدد من التوصيات أبرزها الحاجة إلى إجراء دراسات تقييمية لبرامج إعداد المعلمين بصفة دورية ، والحاجة إلى زيادة متطلبات التخرج ، تكييف برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، اعتبار المؤهل التربوي شرط أساس لمزاولة المهنة ، التركيز على توازن الإعداد الثقافي والتخصص والمهني في الخطة ، وتطوير معايير قبول الطلبة في برامج إعداد المعلمين ، وتطوير وتطبيق بعض الصيغ التربوية الحديثة في إعداد المعلمين وتدريبهم مثل : أسلوب تحليل الكفايات ، وتحليل النظم ، والتعليم المصغر ، والتعليم الذاتي ، والتعليم عن بعد . (جامعة الملك سعود ، ١٤١٣)

كما قام علي سعد القرني ومليحان معيض الشبيبي عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) بدراسة بعنوان الوظائف المستقبلية لكليات التربية في الجامعات السعودية، وقد استهدفت الدراسة تحديد وظائف كليات التربية المستقبلية الرئيسية والفرعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استطلاع آراء مجتمع الدراسة الكلي في جميع كليات التربية بالمملكة ، وقد أظهرت الدراسة : أن أهم وظائف كليات التربية المستقبلية ، الاستمرار في إعداد المعلمين للعمل في المرحلتين المتوسطة والثانوية ، التوسع في تقديم الدراسات العليا، والاتجاه إلى إعداد معلمي المرحلة الابتدائية ، كما أظهرت الدراسة أن وظائف كليات التربية المستقبلية هي : تحسين نوعية البرامج الأكاديمية التي تقدم

لطلاب البكالوريوس، تحسين نوعية مناهج التعليم العام، بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، تقديم دورات وبرامج تدريبية لتحسين مستوى العاملين في قطاعات التعليم العام، تصميم مناهج جديدة قادرة على اكتشاف قدرات ومواهب الطالب (القرني ومليحان، ١٩٩٢م).

وفي ورقة عمل مقدمة من الرئاسة العامة لتعليم البنات عام ١٤٠٣هـ (١٩٩٢م) بعنوان "تحديد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها كليات التربية وكليات المعلمين والكليات المتوسطة من أجل تقدم المجتمع وأثرها خلال السنوات العشر المقبلة (١٤١١-١٤٢٠)، استعرضت الدراسة بعض المتغيرات التي تشهدها المجتمعات العربية في تفجير المعرفة وسيطرة الآلة والثقافة، إضافة إلى تطورات أدوات المعرفة وأساليبها كاستخدام الحاسوب والأقمار الصناعية وتطور شبكات الاتصالات وكذلك المتغيرات الثقافية التي وصلت إلى المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وقد وجد أن مؤسسات إعداد المعلم في المملكة اهتمت بوظيفة التعليم وركزت عليها كأهم وظائفها دون أدنى اهتمام بما عداها من وظائف، ثم ختمت الورقة باقتراح إطار وظيفي لمستقبل البرامج في هذه المؤسسات، يتمثل في توفير معايير وظيفية للقبول بها، وتنوع وشمولية برامجها، وتطور المقررات الدراسية الحالية واقتراح مقررات جديدة.

(الرئاسة العامة لتعليم البنات، ١٤١٣هـ)

وقد تناول المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب عام ١٤١٨هـ (١٩٩٨م) المنعقد في طرابلس الوثيقة الرئيسة المعنونة رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي تناول سبل إصلاح التعليم العالي في البلدان العربية على النحو التالي:

استمرار مسؤولية الدولة في الإشراف على التعليم العالي عن طريق زيادة الدعم الحكومي والمجتمع للتعليم، رفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي، وإقامة نظم اعتمادية لبرامج التعليم العالي، نشر التعليم العالي مع تلافي أخطاء التوسع غير المخطط له، دعم نوعية التعليم العالي بالتركيز على التقدم العلمي والتكنولوجي، تحسين الامكانيات وتجهيزات التدريس والبحث، وضع برامج فعالة لترقية أعضاء هيئات التدريس، إعادة

النظر في وظائف مؤسسات التعليم العالي لتفادي النمط التقليدي ومواكبة احتياجات التنمية ، وأخيراً إقامة تعليم عال متنوع ومرن يحقق احتياجات ومطالب المجتمع (اليونسكو، ١٩٩٨م) .

وفي دراسة قام بها ياسين عبده المقطري عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) بعنوان "طرائق حديثة في التعليم الجامعي باستخدام التقانات المطورة ، هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لإحلال الطرق الحديثة محل الطرق التقليدية من أجل المساعدة في تطوير وتحديث طرق التدريس في الجامعات العربية باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة ، وقد بينت الدراسة أن الطرق السائدة في الجامعات العربية طرق تقليدية تمثل المحاضرة الموضحة ، والمحاضرة المحددة ، التدريس بمجموعات صغيرة ، الزيارات الميدانية ، طريقة المشروع ، طريقة حل المشكلات . أما الطرق الحديثة مثل : استخدام الحاسوب ، التدريس المبرمج ، التقنيات ، التدريس بالفيديو ، والتدريب بالحقائب التعليمية فهي الأقل استخداماً ، ويرر أعضاء هيئة التدريس ذلك بكثرة عدد الطلاب في الشعبة الواحدة ، وطبيعة المواد الدراسية ، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تطوير وظائف التعليم الجامعي قبل تحديث طرق التدريس وأساليبه . (المقطري ، ٢٠٠٠م)

كما قام محمد عبد الرحمن الدخيل عام ١٤١٩هـ (١٩٩٩م) بدراسة بعنوان "نحو تصور مقترح لبعض التجديدات التربوية بكليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية في ضوء متغيرات العصر" هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لبعض التجديدات التربوية في كليات المعلمين في مجال البحث التربوي ، ومراكز خدمة المجتمع ، وإعداد المعلم . وقد توصل الباحث إلى أهمية التجديد التربوي لهذه الكليات ، كما قدم بعض التصورات المقترحة ومن أهمها : تقويم دوري لبرامج إعداد المعلم وفق التطورات الحديثة ، ضرورة دعم العلاقة بين كليات المعلمين وأفراد المجتمع ، ضرورة العمل على إنشاء دراسات عليا بكليات المعلمين . (الدخيل ، ١٩٩٩م)

وإلى جانب هذه الدراسات لابد من الإشارة إلى جهود عدد من المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة بإعداد المعلم ، فعلى المستوى العربي تأتي جهود مكتب اليونسكو

الإقليمي للتربية في البلاد العربية ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) ، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، في مقدمة الجهود للاهتمام بإعداد المعلم وتدريبه ، أما على المستوى المحلي ، فلا بد من التنويه بجهود عدد من الجهات التي ساهمت في إقامة الندوات العلمية والتربوية ذات العلاقة بإعداد المعلم في المملكة العربية السعودية مثل : وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات ، ووزارة التعليم العالي ، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. وقد نظمت جامعة أم القرى المؤتمر الأول لإعداد المعلم عام ١٣٩٤ بمكة المكرمة ، والمؤتمر الثاني عام ١٤١٣هـ ، والمؤتمر الثالث عام ١٤١٩هـ . أما جامعة الملك سعود فقد أقامت الندوة الثانية لكليات التربية في العالم العربي عام ١٣٩٨هـ ، كما أقامت ندوة نحو استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات عام ١٤١٣هـ ، هذا إلى جانب جهود الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية من خلال لقاءاتها السنوية وعبر لقاءاتها الشهرية . (الأسرة الوطنية ، ١٩٩٩م)

تعقيب على الدراسات السابقة :

إن أي رؤية مستقبلية لا بد أن تنطلق من معاشة الواقع ومن تصور لما سيكون عليه المستقبل، ورؤية الباحث للوظائف المستقبلية لكليات المعلمين تتطلب مراجعة الرؤى العالمية والعربية ، والمحلية التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، وقد أظهرت أدبيات الدراسات التي تم الرجوع إليها إتفاقها على أن مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المعلمين خاصة بحاجة إلى إعادة النظر في وظائفها الحالية والتخطيط المدروس للمستقبل وتحدياته، ومن ثم رسم رؤية مستقبلية لوظائف هذه المؤسسات استجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العالمية منها والمحلية المتسارعة ، وضرورة أن تواكب كليات المعلمين مؤسسات التعليم العالي وذلك بعدم قصر وظائفها على ميدان التربية والتعليم، وإنما التوسع في تلك الوظائف لتقديم أفضل الخدمات لجميع أفراد المجتمع .

ثالثاً - الإجابة عن أسئلة الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة سيحاول الباحث الإجابة عن أسئلتها وذلك على

النحو التالي :

السؤال الأول :

ما مدى تلبية الوظائف الحالية لكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية

لخطط التنمية وحاجات المجتمع ومتطلباته؟

يقصد بوظائف كليات المعلمين في المملكة الإجراءات التي تقوم على أهداف

هذه الكليات كما ورد في لائحة كليات المعلمين الصادرة عن وزارة المعارف عام

١٣٩٦هـ . وأهم هذه الوظائف ما يلي :

١- إعداد معلم المرحلة الابتدائية تربوياً وأكاديمياً المتمسك

بتعاليم الإسلام والعمل به .

٢- رفع مستوى التأهيل التربوي والأكاديمي للمعلمين القائمين على رأس

العمل وتحديد معلوماتهم ومفاهيمهم التربوية .

٣- الإسهام مع الجهات المختصة بالوزارة في إجراء البحوث التربوية النظرية

والتطبيقية التي تؤدي إلى تطوير المناهج والكتب المدرسية للمرحلة

الابتدائية .

٤- المشاركة في إعداد وتطوير وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لمعلمي

المراحل التعليمية المختلفة حسب مقتضيات التطور في مجالي التربية

والتعليم .

٥- التعاون مع إدارات التعليم في حل المشكلات التربوية عن طريق البحث

العلمي التربوي وغيره من الوسائل .

٦- التعاون مع المؤسسات التربوية داخل المملكة وخارجها لتطوير التعليم

والاشتراك في البحوث التربوية والعلمية وحضور المؤتمرات والحلقات

لتبادل الخبرة والمعرفة .

٧- تنظيم برامج تأهيلية للطلاب بعد الثانوية العامة لإعداد محضري المختبرات المدرسية وأثناء المكتبات والمتخصصين في الوسائل التعليمية (الدليل ، ١٩٨١م) .

إن الوقوف على الرؤى المستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية يستدعي تحليل الوظائف الحالية لهذه الكليات لمعرفة مدى تجاوب هذه الوظائف مع ظروف ومتطلبات الواقع ومدى الحاجة إلى تطوير هذه الوظائف لمواكبة التقدم المعرفي والتكنولوجي والتغيرات المصاحبة له، ولقد تناول العديد من الدراسات أوضاع هذه الكليات لاستقصاء أحوالها وتشخيصها وبيان الإيجابيات والسلبيات، ولكن القليل من هذه الدراسات رصد الاحتياجات المستقبلية ، وحتى لا تقع في التكرار ، فلا بد من وقفة سريعة نتلمس فيها وظائف هذه الكليات الراهنة تعزيزاً لإيجابياتها وعلاجاً لسلبياتها وتصويباً لمسارها ، وسوف أستعرض هذه الوظائف وأوجه القصور فيها على النحو التالي :

الوظيفة الأولى :

إعداد معلم المرحلة ابتدائية تربوياً وأكاديمياً المتمسك بتعاليم الإسلام والعمل به . ومن الواضح أن هذه الوظيفة هي المحور الذي تدور حوله جميع أنشطة الكليات، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأهمية التي يوليها نظام التعليم في المملكة لإعداد معلم المرحلة الابتدائية ، وهي وظيفة مهمة يصعب الاستغناء عنها ، وإعداد المعلم في هذه الكليات يتم وفق الأسلوب التكاملي وتتم عملية الإعداد بثلاث مراحل : الأولى ما قبل الإعداد المهني أو مرحلة اختيار الطالب المعلم وتضع الأساس لإعداداته وممارسته لمهنته، وتجمع توصيات المؤتمرات والندوات والدراسات على أهمية اختيار طلاب مؤسسات إعداد المعلمين ، وتؤكد على توافر شروط ومواصفات شخصية وجسمية في الطلاب الذين سوف يلتحقون بهذه المؤسسات من خلال استخدام اختبارات متنوعة للقدرات والمواهب ومقابلة شخصية (مكتب التربية ، ١٩٨٦م) .

ورغم الجهود المبذولة لتحسين إجراءات القبول المطبقة حاليا في كليات المعلمين إلا أنها لازالت دون الطموحات ، فرغم تطبيق اختبارات قبول وقدرات ومقابلات شخصية فمزال مجموع درجات المرحلة الثانوية يلعب دورا في قبول الطالب أو رفضه، كما أن المقابلات الشخصية شكلية ولا تحقق الغرض منها . أما المرحلة الثانية : فهي الإعداد داخل كليات المعلمين والأسلوب المتبع في الإعداد هو الأسلوب التكاملي الذي يقوم على إعداد المعلم في جوانبه الرئيسية : الإعداد التخصصي (العلمي) ، الإعداد المهني (التربوي) ، الإعداد العام (الثقافي) ، وإعداد المعلم في هذه الكليات لا يزال يعتمد على أساليب وطرق تدريس تقليدية لا تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، ولا تساعد على التعلم الذاتي، كما أنها لا تشجع على التفكير والإبداع والابتكار، كما أن محتوى الخطط والبرامج لا زال بعيدا عن التطوير مما جعل عملية الإعداد في هذه الكليات لا تواكب المتغيرات العالمية والمحلية ولا تساهم في تنمية حاجات المجتمع ومتطلباته وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد الخطيب ، ودراسة محمد إسماعيل ظافر . أما المرحلة الثالثة من الإعداد فتحدث عنها الوظيفة الثانية .

الوظيفة الثانية :

رفع مستوى التأهيل التربوي والأكاديمي للمعلمين القائمين على رأس العمل وتحديد معلوماتهم ومفاهيمهم التربوية : وهذه الوظيفة مرتبطة بالأولى وتدريب المعلم أثناء الخدمة من خلال برامج ودورات وورش عمل لازال خارج اهتمام هذه الكليات، رغم أهمية التدريب التي تجعل من تدريب المعلم خلال ممارسة عمله ضرورة تربوية ، فالتربية المستمرة يجب أن تكون جزءا أساسيا من عملية تدريب المعلم ولا تتوقف أبدا . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القرني ومليحان الشبيبي .

وإذا كان تدريب المعلمين يتم فيما مضى أساسا في ضوء النظام المدرسي القائم والمناهج الحالية ، والكتب المدرسية ، فقد حان الوقت لاعادة تقويم تدريب المعلمين ليكون عاملا حاسما في إدخال الابتكارات والتجديدات والإصلاح في النظام

التعليمي، وبعبارة أخرى فإن تدريب المعلمين يجب أن يتم من منظور مستقبلي إلى جانب اهتمامه ببعده الحاضر (Unesco, 1982) .

الوظيفة الثالثة :

الإسهام مع الجهات المختصة بوزارة المعارف في إجراء البحوث النظرية والتطبيقية التي تؤدي إلى تطوير المناهج والكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية .

لا زالت مساهمة كليات المعلمين متواضعة في هذا الجانب فهناك قلة من أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تطوير مناهج المرحلة الابتدائية ، كما أن العلاقة بين هذه الكليات وجهاز التطوير التربوي في الوزارة ضعيفة لعدم ثقة المسؤولين في التطوير التربوي بالكفاءات الموجودة في هذه الكليات، أما مشاركة كليات المعلمين في إجراء البحوث التطبيقية والنظرية مع وزارة المعارف فلا تكاد تذكر وربما يكون السبب أن معظم بحوث أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات يركز على جانب الترقيات أكثر من اهتمامه بقضايا المجتمع ومشكلاته التربوية . وعدم اهتمام مؤسسات إعداد المعلم بالبحوث ذات الطابع العملي مشكلة عالمية فقد انتقد جيمس روثر فورد (James Ruther Ford, 1982) كليات التربية في الجامعات الأمريكية في مجال البحث العلمي من حيث كون معظم البحوث تركز على الجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية المرتبطة بوضع التعليم في المدارس، كما أكد على ضرورة الاهتمام بالبحوث التطبيقية المرتبطة بواقع التعليم ومشكلاته . (Graham, 1982)

الوظيفة الرابعة :

المشاركة في إعداد وتطوير وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لمعلمي المراحل التعليمية المختلفة حسب مقتضيات التطور في مجالي التربية والتعليم .

لا زالت جهود كليات المعلمين في مجال إعداد وتنفيذ الدورات متواضعة جدا ولا تتناغم مع حاجات المجتمع ومتطلباته، والدورة الوحيدة المنفذة حاليا هي دورة

مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وهناك دراسة لاقامة عدد من الدورات التدريبية التربوية في كليات المعلمين مثل برنامج الإدارة المدرسية ، الاشراف التربوي، والتوجيه الإداري في المدارس، وتقنيات التدريس الحديث والوسائل التعليمية (وزارة المعارف ، ٢٠٠٠م) .

الوظيفة الخامسة :

التعاون مع إدارات التعليم في حل المشكلات التربوية عن طريق البحث العلمي التربوي وغيره من الوسائل .

لا يوجد هناك تعاون فعال بين كليات المعلمين وإدارات التعليم في مختلف مناطق المملكة ، ورغم قرار مجلس كليات المعلمين بترشيح مديري التعليم في المناطق التعليمية أعضاء في مجالس الكليات من أجل التعاون وتنسيق الجهود إلا أن التعاون مفقود والتنسيق غير موجود رغم الحاجة إلى مثل هذا التعاون ، كما أن مساهمة كليات المعلمين في حل المشكلات التعليمية الموجودة لدى إدارات التعليم لازالت غير فعالة وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام خاصة وأن المجتمع السعودي بوجه عام يواجه العديد من المشكلات التربوية والمهنية والبيئية ، كما لا يمكن التغلب عليها إلا بالقيام بالبحوث التطبيقية والدراسات الميدانية المناسبة . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علي أحمد البصيلي ، ودراسة محمد عبد الرحمن الدخيل .

الوظيفة السادسة :

التعاون مع المؤسسات التربوية داخل المملكة وخارجها لتطوير التعليم والاشتراك في البحوث التربوية والعلمية وحضور المؤتمرات والحلقات لتبادل الخبرة والمعرفة .

لا زالت جهود كليات المعلمين في إيجاد مثل هذا التعاون غير مرضية فالتعاون مع المؤسسات التربوية داخل المملكة قليل ومع المؤسسات المماثلة خارج المملكة يكاد يكون معدوماً ، ويمكن إرجاع ذلك إلى انشغال الكليات بأوضاعها الداخلية وعدم وضوح الرؤية عند القائمين عليها نحو أهمية مثل هذا التعاون، أما حضور المؤتمرات

والسندوات والحلقات العلمية فلا يوجد له أثر في أنشطة الكليات لعدم إدراك مدى الفائدة التي تعود على أعضاء هيئة التدريس من حضور مثل هذه الفعاليات ومدى مساهمتها في الرفع من مستواهم العلمي والثقافي مما ينعكس مردوده على أدائهم لوظائفهم الاشرافية ، والباحثية ، والتدريسية .

الوظيفة السابعة :

تنظيم برامج تأهيلية للطلاب بعد الثانوية العامة لاعداد محضري المختبرات المدرسية وامناء المكتبات والمتخصصين في الوسائل التعليمية .

قامت الكليات بتنفيذ برنامج واحد هو برنامج محضري المختبرات المدرسية ، وقد قدم هذا البرنامج فائدة كبيرة لمدارس وزارة المعارف حيث زودها بخريجين متخصصين في المختبرات المدرسية ، ووزارة المعارف وغيرها من القطاعات الحكومية والأهلية بحاجة إلى مثل هذا البرنامج، ومن هنا يتضح مدى الحاجة إلى قيام كليات المعلمين بعدد من البرامج المماثلة في مجالات مختلفة تفي بحاجات المجتمع ومتطلباته في الميدان التربوي وغيره من الميادين الأخرى .

السؤال الثاني :

ما المتغيرات العالمية التي يشهدها العالم في حاضره ومستقبله ومدى تأثيرها على وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية ؟ .

يشهد العالم منذ منتصف القرن الماضي وبداية القرن الحالي متغيرات جعلت وظائف مؤسسات التعليم العالي غاية في الصعوبة والتعقيد ، والمجتمع السعودي ينتقل مع غيره من المجتمعات الإنسانية ليوافقه ما يعرف بمجتمع الموجه الثالثة أو مجتمع المعلومات ، واقتصاد المعلومات، ونُدرة المعلومات الذي يعد من أهم سمات المستقبل ، ومؤسسات التربية تكتسب خصائصها ووظائفها من خصائص محيطها وحاجاته ومتغيراته ، ومحيط التربية والتعليم يمتد في بعده من المحلية إلى العالمية حيث إن حاجاته ومتغيراته لم تعد حاجات ومتغيرات محلية بل حاجات ومتغيرات محلية في إطار عالمي ، فلا يوجد مجتمع يعيش بمفرده في هذا العالم (الرشيد، ١٩٩٩م) .

وإذا كان التغير والتطور هما سمة المجتمع العالمي فإن المجتمع السعودي يمكن أن يتغير ويتطور بنفس الدرجة ، وإذا كان القرن العشرون قد تميز بسرعة تغيره وتطوره فإن الدلائل تشير إلى أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تغيرات وتطورات تكون بمثابة تحديات لدول العالم، وهذا يتطلب من التعليم ومؤسساته عامة وكليات المعلمين بصفة خاصة أن تكون مستعدة لمواجهة هذه المتغيرات ، وسوف نستعرض بإيجاز بعضاً منها على النحو التالي :

١ - الثورة المعرفية :

في ضوء هذه الثورة فإن الصراع القادم بين دول العالم الأكثر قوة سيكون حول توزيع المعرفة وامتلاكها ، كما أن المعلومات لن تصبح فقط مصدر قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية بل سوف يصبح التحكم في المعلومات هو مشكلة الغد في الصراع حول القوة ، وسوف يصبح من يسيطر على المعلومات أو التقنية العالمية مسيطراً على المجالات الأخرى (زاهر ، ١٩٩٥ م) .

إن الثورة المعرفية أدت إلى تغير في دور المعلم التقليدي كمصدر وحيد للمعرفة وأصبح دوره دور الوسيط بين الطلاب ومصادر المعرفة المتنوعة والمتجددة وبالتالي أصبح الطالب هو محور العملية التربوية مما أدى بأنظمة التعليم إلى تطبيق فكرة التعلم الذاتي وهو تدريب المتعلم لكي يصل إلى المعلومة بنفسه وتدريب الطالب على الاعتماد على النفس في الحصول على المعرفة ، وهذا من شأنه أن يغرس في الطالب مواصلة التعليم مدى الحياة وعلى مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المعلمين خاصة تدريب طلابها على ذلك . إن مواجهة تحدى الثورة المعرفية التي تواجه مؤسسات إعداد معلم المستقبل في كليات التربية والمعلمين لا يمكن أن تتم دون وجود أعضاء هيئة تدريس قادرين على مجاراة التقدم العلمي والتكيف معه ، ومن ثم استنهاض قدرات الطلاب ومساعدتهم للانطلاق والمنافسة من أجل دخول المستقبل

بثقة واطمئنان ودون خوف أو تردد من مواجهة المستقبل، ولاشك أن العملية التعليمية - في ضوء التطور العلمي - تصبح عملية مستمرة ، فالعالم والمتعلم مطالبان بالدراسة والعمل والتدريب وإعادة التدريب بصفة دائمة لكي يكونوا على استعداد لمواجهة المعارف الجديدة مستقبلا ، وعدم التوقف أو الاكتفاء بالمعارف والنظريات ، ولاشك أن هذه المتغيرات المذهلة في المعارف والعلوم أثرا بالغاً على التعليم ومؤسساته عامة وجوانب إعداد المعلم خاصة ، إن المعرفة لدى العاملين في مهنة التعليم تتقدم بسرعة أمام النمو المعرفي السريع وتطبيقاته المتلاحقة ، ولذا فإن الحل الأمثل يكمن في تدريب المعلمين تدريباً مستمراً لكي يجددوا معلوماتهم ومهاراتهم ومعارفهم ولكي يكون بوسعهم ممارسة المهنة خلال العقدتين أو الثلاثة القادمة التي يتوقع أن يكون معدل النمو المعرفي فيها أسرع مما هو عليه اليوم . وتتفق هذه النتيجة مع توصيات رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي ومع تقرير اليونسكو : المعلمون والتعليم في عالم متغير .

٢- الثورة التكنولوجية :

عرف تاريخ الإنسانية ثلاث موجات حضارية ، الموجة الأولى هي التي أعقبت ظهور الزراعة منذ حوالي ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد ، والموجة الثانية بدأت بعد ظهور الثورة الصناعية بين عام ١٦٥٠م وعام ١٧٥٠م ، وقد بلغت ذروتها في البلدان الصناعية بين ١٩٥٥م وعام ١٩٦٥م ، أما الموجة الثالثة أو ما بعد الصناعة فهي الموجة التي يعيشها العالم منذ عام ١٩٦٥م وحتى اليوم ، وقد هزت الموجة الأخيرة أركان الاقتصاد وسائر مؤسسات المجتمع الحديث ، وبفضل هذه الموجة شهد الإنسان ولادة حضارة جديدة ودخل عصر الفضاء ، عصر المعلوماتية وعصر الألكترون وعصر الكمبيوتر وعصر الذرة وعصر الانترنت (عبد الدائم ، ١٩٨٥م) .

إن مؤسسات التعليم العالي عامة وكلليات المعلمين خاصة يغلب على برامجها النمطية وعدم التنوع ، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة متطلبات المجتمع وحاجاته ويضع مخرجاتها موضع تساؤل في عصر أصبح طابع التعليم فيه

معلوماتيا ، كما أن التقدم التقني قد أضاف إلى عملية التعليم عناصر جديدة مثل التعليم الذاتي ، التعليم مدى الحياة ، والتعليم عن بعد ، وهذا يحمل مؤسسات إعداد المعلم مسؤولية تأهيل خريجها لمواجهة تطور مهنة التعليم بحيث يكونون قادرين على استخدام الكمبيوتر والتلفزيون والانترنت ، كما أن هذه المؤسسات مطالبة بتوفير المسارات الدراسية التي تعد المعلم لمواجهة تحديات المستقبل . وفي كثير من بلدان العالم تصدر القضايا المتعلقة بالتعليم المناقشات الدائرة حول كيفية الاستفادة من التقنيات الجديدة في مجال المعلومات وعلى المؤسسات التعليمية مسايرة تطور تكنولوجيا المعلومات ودمجها في العملية التعليمية ، وتحديث أساليب طلب المعرفة داخل المؤسسات وخارجها، وكليات التربية والمعلمين مطالبة بأخذ زمام المبادرة بإدخال الكمبيوتر وغيره من وسائل تكنولوجيا في برامجها الدراسية ، حيث إن تكنولوجيا التعليم تمثل أحد مظاهر العصر الحاضر والحقب القادمة ، ولذا فإن هذا المجال سوف يشهد تنافسا وسباقا محموما حول امتلاك التكنولوجيا ، وهذا سوف يؤثر على عمل مؤسسات التعليم وعلى طرق إعداد المعلم وعلى وظيفته مستقبلا . وتتفق هذه النتيجة مع توصيات تقرير اليونسكو : التعليم ذلك الكثر المكنون .

٣- ثورة الاتصالات :

إن التطور الكبير في مجال التكنولوجيا قد أضاف أعباء جديدة على أنظمة التعليم ، نظرا لضخامة الانتاج للمعرفة الذي أدى إلى ثورة حقيقية في عالم الاتصالات مما أدى إلى سرعة انتشار المعلومة بسرعة كبيرة مما جعل العالم أشبه ما يكون بالقرية أو حتى بالمتزل .

إن وسائل الاتصالات قد شهدت تطورا مذهلا وخاصة ما يتعلق منها بوسائل الاتصال الجماهيري فقد قلصت البعد المكاني وكذا البعد الزماني ، وأصبح في إمكان الفرد العادي أن يتابع أي حدث عالمي أثناء حدوثه مثل قيام الحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية أو موت شخصية مهمة... إلخ (عبدالجواد ، ١٩٩٣م) .

وإذا اعتسرننا المعلومات تضم المعرفة ووسائل معالجتها فإن لمفهوم الاتصالات أشكالاً تشمل الاتصالات الثنائية واتصالات الجماهير ، وقد تطورت وسائل وأدوات الاتصال بما يخدم التعليم فالأصل في عملية التعليم هو الاتصال بين أطراف العملية التعليمية . إن انتشار استخدام الكمبيوتر في العملية التعليمية وتنوع استخداماته في الفترة الأخيرة أدى إلى ظهور ما يسمى بشبكة الانترنت العالمية (internet) التي يتم بواسطتها الاتصال بين المتعلم وبين ملايين مراكز المعلومات حول العالم ، كما يستطيع المتعلم الاتصال بالمكتبات ومراكز البحث دون مساعدة وهذا يلقي على كليات التربية والمعلمين مسئوليات جديدة ، فعليها إعداد طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها لاستخدام تلك الوسائل . ويقدم قطاع الاتصالات حالياً وفي المستقبل القريب جملة من الخدمات يمكن أن تستخدم بشكل واسع في التعليم منها : زيادة الصلة بين الافراد والجماعات ، وتعتمد هذه الصلة أساساً على الحوار الذي يشكل العنصر الأول في التعليم وتطورت وسائلها إلى الهاتف المرئي، وعقد المؤتمرات المسموعة والمرئية عن بعد ، ثم تطورت باستخدام وسائط مهمة مثل الأقمار الصناعية التي تمكن المشاهد من التقاط المعلومات عن طريقها ، وأخيراً الألياف الصناعية التي تستطيع نقل شرائط واسعة من الصور المتحركة والناطقة ، كما شهدت عملية التوزيع والنشر تطوراً في وسائلها وآلياتها ، وسوف تشهد هذه الوظيفة تطوراً خلال العقود القادمة ، كما أن إعادة إنتاج الرسائل ونقل البيانات بواسطة الفيديو والاستنساخ عن بعد ، والبريد الإلكتروني ، وتحويل الرسائل الشفوية إلى تحريرية سوف يمكن بواسطته مراجعة البنوك والدخول إلى دليل الهاتف الإلكتروني ، كما يمكن إجراء حجوزات السفر والتحويلات المالية ، كما أن معالجة البيانات سوف تشهد تطوراً هي الأخرى نتيجة التقدم في أنظمة الكمبيوتر ونظم البرمجة وزيادة سرعة المعالجة وزيادة قدرة التخزين (وديع ، ١٩٨٧ م) .

إن طبيعة المعلومات وتطور الاتصالات التي تنقلها سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد من الأجيال القادمة ، وسوف تظهر طرائق جديدة للتدريس ومجال أوسع للمشاركة ، وسوف يكون بالامكان وضع

مقررات دراسية عالية الجودة ، كما سوف يمثل التعليم بالكمبيوتر نقطة انطلاق نحو التعليم المستمر، كما أن تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها سوف يحظى باهتمام خاص . هذه بعض الآفاق التي يظهر فيها مدى التأثير الذي تحدثه الاتصالات في التعليم حاليا والتي سوف تتعظم في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين . وتتفق هذه النتيجة مع توصيات تقرير اليونسكو عن التربية : المعلمون والتعليم في عالم متغير .

٤ - الثورة الثقافية :

من المتغيرات العالمية المؤثرة على التعليم عامة ووظائف كليات التربية والمعلمين خاصة الثقافة والثقافة هي الأساس الذي تقوم عليه النظم الاجتماعية ، بل إن الثقافة هي التي تحدد الكثير من الروابط والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد شهدت الحياة الثقافية تغيرات كثيرة خاصة بعد تبني الحضارة الأكثر سيطرة في العالم ألا وهي الحضارة الأمريكية ، وتطبيق أنماط الثقافة الغربية في سائر أنحاء العالم .

إن التحديات التي يتعين على كليات المعلمين أن تتصدى لها في عالم يتزايد فيه طابع التعدد الثقافي ، هي تحديات كبرى وإذ ازداد إحساس سكان العالم بواقع العولمة الثقافية ، فقد يشكل هذا صدمة لكثيرين لأنه يشكك في سلامة التصورات التقليدية لمفاهيم الحوار والجماعة والأمة التي ظلت مفاهيم ثابتة لاتزعزع حتى الآن (اليونسكو ، ١٩٩٦م) .

ولقد كان للمتغيرات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية دور في تداعي الحواجز الجغرافية والأيدلوجيات السياسية أمام الإعلام الفضائي ، واستطاعت مجتمعات كثيرة أن تنشر ثقافتها وأفكارها بوسائل متنوعة وطرق مبتكرة ، وجميع الشعوب تفتخر بتراتها وثقافتها وتحرص على الحفاظ على هوية أبنائها ، وأنظمة التعليم أمام أمرين : إما الانصهار في بوتقة الحضارة العالمية وإما المحافظة على شخصيتها وراثتها وذاتيتها . ولقد سيطرت على العالم ثقافة واحدة خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين هي ثقافة العولمة ، أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد كما أسماه الرئيس الأمريكي السابق

جورج بوش في خطاب موجه إلى الشعب الأمريكي بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج عام ١٩٩٠ م . وقد أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب ، فعلاً في البحث عن العدل والسلام ، نظام تستطيع فيه شعوب العالم أن تسنم بالرخاء والعيش في سلام (المسيري ، ٢٠٠٠ م) . وكان المفكر والسياسي صموئيل هنتغتون قد أعلن في كتابه صراع الحضارات الذي زعم فيه أن ثلاني ثقافات سوف تسيطر على العالم خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين ، أعلن أن الاختلافات الثقافية والحضارية هي أكثر عمقا وأهمية وأكثر استمرارا ، ويحذر من حصول حرب بين الثقافات المختلفة (صالح ، ٢٠٠٠ م) .

ومفهوم صراع الحضارات أفرز شعارات أخرى تحت مسميات عدة منها العولمة والقرية الكونية الصغيرة ، والحضارة الإنسانية الواحدة ، ولقد امتزجت الثقافات بعضها ببعض وأخذ بعضها من البعض الآخر وهذا التقارب بين هذه الشعوب والثقافات أدى إلى ظهور ما يسمى بالتربية العالمية التي تهدف إلى تشجيع التفاهم والتعاون بين الأمم والشعوب ، ويهدف النظام التربوي العالمي الجديد إلى بناء جسور التفاهم والتعاون بين الأمم والشعوب ، كما يهدف هذا النظام إلى بناء جسور التفاهم مع العالم الخارجي ، والغاء التعصب الثقافي وإزالة الحواجز الفكرية بين طبقة المعلمين . والشعوب النامية تساورها مخاوف من أن هذا المفهوم العالمي الجديد للتربية سوف يعزز من سيطرة الثقافات العالمية الأكثر تقدما ومن ثم السيطرة على الثروات الثقافية لدى الشعوب الأقل ثقافة والأكثر فقرا ، وهذا ما يزيد من أعباء مؤسسات التعليم عامة وكليات التربية والمعلمين بصفة خاصة في القرن الحادي والعشرين ، ومن المهام المنتظر أن تؤديها الحفاظ على هويتها الثقافية مع ضرورة الاتصال والتعايش الثقافي مع أنظمة التعليم في الدول الأكثر تقدما في مجال الثقافة ، ومؤسسات التعليم سوف تلعب دورا مهما في المستقبل للحفاظ على الأمن وسلامة ثقافة الشعوب وحمايتها من خطر الذوبان في تيار الثقافة العالمية . وتتفق هذه النتيجة مع توصيات المؤتمر العالمي للتعليم العالي بعنوان التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين رؤية وعمل .

٥- الثورة الاقتصادية :

إن العلاقة بين الاقتصاد والتعليم علاقة تبادلية يؤثر كل منها في الآخر ، ويشهد العالم منذ منتصف القرن الماضي تحولات اقتصادية أثرت على جوانب الحياة ، مما جعل التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي تعتمد في الأساس على الدور الذي تسهم به التربية في تنمية القوى البشرية من خلال التعليم والتدريب . إن دور كليات التربية والمعلمين في التنمية دور أساسي ، فهي التي تعد المعلمين والمعلمات الذين يمثلون القاعدة الأساسية لبناء الأمة بما تقدمه من كوادر مؤهلة للعمل في مؤسسات التعليم المختلفة ، ولكي يكون هذا الدور الشمولي لكليات التربية والمعلمين أكثر فاعلية فإن الدعم المادي لهذه الكليات يجعلها تؤدي عملها على الوجه المطلوب .

إن من أهم التحولات الاقتصادية الجارية في العالم خفض النفقات العامة بما فيها نفقات التعليم وإعادة هيكلة الإنفاق مما أثر سلبا على مخصصات التعليم ، وأوجد صعوبات لاحصر لها لإصلاح أوضاع التعليم ، كما أن استخدام التكنولوجيا في التعليم مثل الكمبيوتر قد رفع تكلفة التعليم وأوجد عجزا مستمرا في نفقات التعليم بمعظم دول العالم .

إن المتغيرات الاقتصادية العالمية أدت إلى ظهور تجمعات اقتصادية دولية وإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية ورابطة دول شرق آسيا ، مما أوجد تنافسا في مجال الاقتصاد ، ومما يوحي بأن الاقتصاد سوف يكون محور الصراع القادم بين الشعوب ، كما أن ظهور الرغبة في تحرير التجارة الدولية من القيود ، ورفع الحماية الجمركية عن السلع والخدمات جعل مفهوم العولمة واقعا يتصل بحياة الناس في كل مكان من العالم ، ولقد شاع هذا المفهوم في مجال التجارة والاقتصاد ولكنه سرعان ما انتقل الى ميادين أخرى مثل السياسة والفكر ، لذا رأى فاي Fay وزملاؤه أنه بحلول عام ٢٠٠٠م فإن (٨٠%) من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتركز في صناعة المعلومات (Naisbitt, 1995) .

ولا شك أن لهذه الأوضاع الاقتصادية تأثيرها البالغ على مؤسسات التعليم عامة وكليات التربية والمعلمين خاصة وهذه النتيجة تتفق مع توصيات المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب تحت عنوان ، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي .

٦- الثورة السكانية :

يعد السكان بنموهم وأعدادهم وتوزيعهم حسب العمر، وحركة الهجرة الداخلية والخارجية من المتغيرات التي تؤثر على التعليم عامة وكليات التربية والمعلمين خاصة ، لقد زاد عدد السكان في العالم زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ، فقد كان عدد سكان العالم (٢,٥) بليون نسمة عام ١٩٥٠م، ووصل إلى (٤) مليارات عام ١٩٧٦م ، ووصل إلى (٥,٥٧) مليار عام ١٩٩٣م ، وقد وصل عام ٢٠٠٠م إلى (٦,٢٥) مليار نسمة ويتوقع أن طفل اليوم سوف يعيش في عالم تعداده (١٠) مليارات نسمة عام ٢٠٥٠م . وسكان العالم يتزايدون بواقع (٩٠) مليون نسمة سنويا ، ويصاحب نمو السكان نمو في طلبهم على التعليم، ويعلق بعض الباحثين على ذلك بقولهم : إن العالم يعيش في حالة تفجر في عدد السكان وفي آماهم التعليمية كذلك . (عبد الجواد ، ١٩٩٣م)

كما أشار تقرير اليونسكو المتنون التعلم ذلك الكثر المكنون أن العدد الكلي للصغار الذين تقل أعمارهم عن (١٥) عاما قد زاد كثيرا ، فارتفع من (٧٠٠) مليون عام ١٩٥٠م إلى (١,٧) مليار عام ١٩٩٠م . ومن هنا حدث ضغط لا سابق له على النظم التعليمية التي بذلت ولازالت أقصى طاقاتها لتوفير التعليم لهذه الأعداد الكثيرة ، وقد ارتفع عدد الطلاب في المدارس من (٣٠٠) مليون طالب عام ١٩٥٣م إلى مليار طالب عام ١٩٩٠م (اليونسكو ، ١٩٩٦م) .

ان ارتفاع عدد الطلاب في العالم صاحبه ارتفاع في عدد المعلمين، فقد بلغ عام ١٩٦٦ (٥٧) مليون معلم يعملون في نظم التعليم النظامي ، وشهدت فترة

الستينيات توسعا كبيرا في التعليم في معظم مناطق العالم، وكانت بلدان كثيرة في العالم تعاني من نقص في عدد المعلمين ولا سيما البلدان حديثة العهد بالاستقلال، واليوم يشكل المعلمون العاملون في نظم التعليم بالعالم (١٦٠) مليونا، وهذا العدد يمثل أكبر فئة من فئات السكان الذين يعملون في وظائف مهنية وتقنية (اليونسكو، ١٩٩٨م).

وفي البلدان العربية - كما في غيرها من الدول النامية - يوجد هدر كبير في الموارد البشرية، فقد بلغ عدد السكان الذين هم في سن الدراسة (ومن تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ٢٣ سنة)، (٥٠) مليون نسمة عام ١٩٧٠م، وقد ارتفع العدد إلى (٧٨) مليون نسمة عام ١٩٨٥م، وقد وصل العدد عام ٢٠٠٠م إلى (١٢١) مليونا، وسوف يصل عام ٢٠٢٥م إلى (١٧٢) مليونا، وقد زاد عدد المعلمين من (٨٢٤,٠٠٠) معلم عام ١٩٧٥م، إلى (٢,٠١٨,٠٠٠) معلم عام ١٩٨٨م. والبلاد العربية تعاني عموما من نقص في عدد المعلمين المؤهلين كما أن هذا الوضع سوف يزداد سوءا نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد الطلاب مستقبلا (اليونسكو، ١٩٩٦م).

ولقد أدى التوسع الهائل في أعداد المسجلين بمؤسسات التعليم العام خاصة في البلاد النامية إلى زيادة الطلب على المعلمين مما أوجد ضغوطا على كليات التربية والمعلمين دعاها إلى التركيز على الكم دون الكيف، مما جعل مخرجاتها لا تتفق مع المتغيرات العالمية العلمية منها والتكنولوجية والاقتصادية، والثقافية، والسكانية مما جعل إعداد المعلم في هذه المؤسسات لا يتفق مع التطورات المتسارعة، أما في الدول المتقدمة فإن التوسع في عدد المسجلين لم يبلغ حدا خطيرا، ولكن الشعور المسيطر على أنظمة التعليم فيها هو عدم جدوى أنظمة التعليم نظرا لضعف مخرجاتها، الذي يعود أحد أسبابه إلى تواضع برامج تأهيل وتدريب المعلم مما جعل الاعتماد عليه كعامل تغير نحو المستقبل يقل بدرجة كبيرة. وتتفق هذه النتيجة مع توصيات دراسة محمد سيف الدين فهمي ومع توصيات تقرير اليونسكو وعنوانه: الاتجاهات والتحديات المستقبلية.

السؤال الثالث :

ما المتغيرات المحلية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في حاضرها ومستقبلها ومدى تأثيرها على وظائف كليات المعلمين؟

التغير حقيقة إنسانية اجتماعية ، والتطوير حالة من الحالات يراها الداعون له سبيلا نحو الأفضل للفرد والمجتمع، ويقصد بالتغير في مجال التعليم، مجموعة من المتغيرات التي تحدث في التعليم بقصد زيادة فاعليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع، وقد مر التعليم في مختلف دول العالم على مدى تاريخها التعليمي بتغيرات كثيرة وصلت في بعض الأحيان إلى التطوير الشامل أو الإصلاح على الأقل عند وضع التصورات والرؤى أو مشاريع التطوير كما حدث في كثير من أنظمة التعليم بعد الحرب العالمية الثانية (فهيمى ، ١٩٨٩م) .

ومن المتغيرات المحلية التي تؤثر على التعليم في المملكة عامة وولايات المعلمين خاصة ما يلي :

١- تنمية القوى البشرية :

من أولويات مهام التعليم في المملكة العربية السعودية مواكبة المتغيرات السريعة علميا وتكنولوجيا وثقافيا واقتصاديا ، وهذا يحتاج إلى تطوير وإعداد الفرد إعدادا مناسباً داخل قطاعات التعليم وبالذات في مؤسسات التعليم العالي التي تعتبر مصدراً أساسياً لتنمية القوى البشرية بوصفها الثروة الحقيقية القادرة على صنع المستقبل ومؤسسات إعداد المعلم (كليات التربية وولايات المعلمين) مطالبة بالاهتمام ببناء مجتمع علمي وتقني في إطار ديننا الإسلامي وثقافتنا العربية .

إن التعليم في المملكة مطالب بالاستفادة من التقنيات العلمية وتطويرها بما يتناسب وطبيعة الفرد السعودي من أجل تنمية الأفراد وإعدادهم ليكونوا أكثر معرفة وقدرة في المجالات العلمية والتقنية ، إن بناء مجتمع علمي وتقني يحتاج إلى جهود مكثفة من قطاعات التعليم لتشجيع ونشر الثقافة العلمية والتقنية بين الطلاب ، وجعل العلوم والتقنية ثقافة مهيمنة على تفكيرهم ومداركهم، ولن يتم ذلك إلا من خلال التوسع في تدريس المواد العلمية والتقنية وتوفير السبل الكفيلة برغبة الطلاب في حب العلوم الحديثة والمهارات اليدوية . وإدراك أهمية التطورات الوطنية للمجتمع بأسره . وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن نسبة الطلاب المقيدين في التخصصات العلمية في

مؤسسات التعليم العالي بالمملكة عام ١٤١٦هـ ، بلغت (١٩,٩%) ، بينما نسبة المقيدون في التخصصات الأدبية والاجتماعية بلغت (٨٠,١%) ، وهذا يدل على ضعف اتجاه الطلاب نحو التخصصات العلمية ، إن هذه المؤشرات تدل على أن مخرجات التعليم لا تواكب الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل الذي يتجه إلى الطلب المتزايد على التخصصات العلمية والتقنية والفنية لمواجهة التطورات العلمية والتقنية في قطاعات الانتاج المختلفة (الرشيد ، ١٩٩٨م) .

إن ربط مخطط وبرامج التعليم في كليات المعلمين بالمملكة بحاجات التنمية يتطلب اجراء تغييرات في برامجها، ومناهجها، وطرق التدريس فيها وأسلوب إدارتها وفق منهج علمي مدروس، فقد حان الوقت الذي تسهم فيه هذه الكليات مع غيرها من مؤسسات التعليم العالي في المملكة في تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته التنموية . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة محمد شحات الخطيب ودراسة الدكتور محمد عبد العزيز الدخيل .

٢- ارتفاع معدلات النمو السكاني :

يشكل ارتفاع معدل نمو السكان في المملكة العربية السعودية أحد أهم المتغيرات المحلية المؤثرة على التعليم عامة وكليات المعلمين خاصة ، ويتميز تركيب السكان في المملكة بفتوة التركيب العمري، فقد بلغت نسبة النمو (٣,٥) سنوياً ، وهي تمثل شريحة السكان ممن هم في سن التعليم (أقل من ١٥ عاماً) ما نسبته (٥٣,٥%) ، إن ارتفاع هذه النسبة إلى هذا المستوى سيوجد ضغوطاً شديدة على التعليم عامة ومؤسسات إعداد المعلم خاصة لتحويل هذه الثروة الهائلة إلى أداة تنمية وتطوير موجهة نحو الاحتياجات المستقبلية للتنمية وفي مقدمتها قطاع العلوم والتقنة ، فلو تمت إدارة هذه الموارد بصورة جيدة وأمكن التحكم في مدى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل فإن هذا المتغير سيتحول إلى طاقة هائلة في إنجاز الآمال والطموحات التي تبلور خطط التنمية التي تسير عليها المملكة منذ عام ١٣٩٠هـ (الرشيد ، ١٩٩٨م) .

إن المملكة - مثل غيرها من دول الخليج - كانت تعاني من شح الموارد الطبيعية ، والحروب القبلية ، والأمراض المعدية التي لا تساعد على نمو السكان، بل إنها كانت عوامل مساعدة على الهجرة إلى المناطق المجاورة ، فلقد كان عدد السكان في المملكة عام ١٣٨٠هـ (٤,١) مليون نسمة ، ووصل عام ١٤١٤هـ إلى (١٧,٨) مليون نسمة ، وبلغ معدل النمو السنوي للسكان (٤,٤%) خلال تلك الفترة ، ويتوقع عدد من الدراسات أن يتضاعف عدد سكان المملكة في العقد القادم ليصبح عام ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤م (٣٥) مليون نسمة ، ولا شك أن وراء تزايد السكان في المملكة بهذه السرعة جملة من العوامل ، من أهمها ما تنعم به من رعاية صحية أولية وغير أولية للصغار والكبار، الأمر الذي ارتفع معه العمر المتوقع للفرد عند الولادة من (٤٤,٤) عاماً عام ١٩٦٠م ، إلى (٧٠,٣) عاماً ، عام ١٩٩٠م ، كما انخفض أيضاً معدل الوفيات (الرشيد ، ١٩٩٩م) .

ولا شك أن هذه الزيادة في معدلات النمو السكاني تلقى مسئولية مضاعفة على مؤسسات التعليم عامة وكليات المعلمين خاصة ، فإذا كان طلاب التعليم الابتدائي في المملكة ذكورا قد بلغ عام ١٤١٨/١٧هـ (١,١٧٤,٤١١) طالبا فإن الاسقاطات المستقبلية تشير إلى أن عدد الطلاب سيصل إلى (١,٤٤٧,٠٠٠) طالب عام ٢٠٠٠م وإلى (١,٩٢٩,٠٠٠) طالب عام ٢٠١٠م وإلى (٢,٣٢٦,٠٠٠) طالب عام ٢٠١٥م (الأمم المتحدة ، ١٩٩٧م) . فهذا يعني زيادة الطلب على المعلمين لهذه المرحلة ، ولذا فإن كليات المعلمين في المملكة سوف تظل ، لعقود قادمة ، مصدراً وحيداً لا غنى عنه لإعداد وتهيئة معلم هذه المرحلة . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية لمعالي وزير المعارف الدكتور محمد الرشيد .

٣- تمويل التعليم :

لقد شهدت خطط التنمية الخمسية الست الماضية مستويات عالية من الإنفاق على التعليم خلال العقود الماضية ، فقد بلغت معدلات الإنفاق خلال الخطط الخمسية

من الأولى إلى السادسة كالتالي (٥٩,٥%)، (١١,٨%)، (٩,٩%)، (١٤,٤%) ، (١٧,٧%) ، (٢٥%) ، ويتضح مدى الاهتمام الذي حظي به قطاع التعليم من قبل الدولة مما كان له الأثر في توفير التعليم بمختلف مراحله لجميع فئات الطلاب ذكورا وإناثا ، وقد بلغ متوسط الإنفاق على الطالب في التعليم العام (٧٣٢٢) ريالاً (العواد ، ١٩٩٨م) .

كما تطور الإنفاق على التعليم العالي في المملكة بتطور هذا النوع من التعليم وتعدد كلياته وتنوع تخصصاته، فقد بلغت ميزانية التعليم العالي (٥٥) مليون ريال عام ١٣٨٥هـ ، ثم قفزت لتصل إلى (٥٨١٩,٤) مليون ريال عام ١٤١٥هـ، أي أن ميزانية التعليم العالي تضاعفت أكثر من (١٠٦) أمثال خلال ثلاثين عاماً ، وقد بلغ متوسط الإنفاق على الطالب في التعليم العالي (٦١٤٠٩) ريالاً (سنبل، ١٩٩٦م) . وتظهر الاسقاطات الخاصة بنفقات التعليم في المستقبل أن هذه النفقات سترتفع خلال العقدين القادمين أي بحلول عام ٢٠١٥م فإن على المملكة ودول الخليج العربية أن توفر موارد مالية مقدارها (٥٠) مليار دولار أمريكي، وهذا يتطلب من هذه الدول توفير المبالغ اللازمة ووضع تصورات خاصة لإيجاد بدائل لتحويل التعليم تأخذ بعين الاعتبار استمرار النمو الكبير في عدد السكان وثبات أو تناقص إيرادات البترول (الفارس، ١٩٩٧م) .

مما سبق يتضح مدى اهتمام الدولة بدعم وتمويل التعليم عامة وكليات المعلمين خاصة ، ووزارة المعارف تبذل جهوداً كبيرة في دعم وتمويل كليات المعلمين وتزويدها بما تحتاجه في سبيل أن تقوم بوظائفها الحالية والمستقبلية ، وكليات المعلمين - شأنها شأن مؤسسات التعليم العالي الأخرى - تواجه ضغوطاً بسبب ارتفاع كلفة التعليم الجامعي وضخامة متطلباته من ميزانيات الدولة ، وذلك لأن موارد التعليم العالي المالية تعتمد على الدولة، ونظراً للتوسع في قبول أعداد كبيرة من الطلاب للدراسة في هذه الكليات لمواجهة الطلب

المتزايد على خريجيها ، فإنها مطالبة بضغط مصروفاتها وعدم التوسع في أنشطة البحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذا يدعو هذه الكليات إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل برامجها وأنشطتها ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة علي أحمد البصيلي ودراسة محمد عبد العزيز الدخيل .

٤- التقدم التقني والتقدم المعرفي :

من المسلم به أن حياة المجتمع السعودي حاضرا ومستقبلا ستعتمد على نوعية التعليم المقدم لابنائهم، إن بناء المواطن السعودي وتزويده بالمهارات التقنية التي تساعد على الابداع والابتكار مرتبط بالتطور العلمي الذي أصبح من سماته النمو المعرفي السريع، ولكي يتمكن التعليم في المملكة من الاستفادة من التقنيات الحديثة وتطورها وتطويعها ذاتيا ، فلا بد من إعداد كوادر أكثر قدرة ومعرفة في المجالات العلمية والتقنية، وهذا لا يتم إلا من خلال الاهتمام بتطوير مؤسسات التعليم عامة وكليات التربية والمعلمين خاصة .

إن الخطط والبرامج الدراسية هي القاعدة التي تنطلق منها جهود التطوير التقني والتغلب على تقادم المعرفة، فالمعارف العلمية والانجازات التقنية تزداد باستمرار وعلى الخطط والبرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المعلمين بصفة خاصة مواكبة الاحتياجات المتغيرة، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق مراجعة الخطط والبرامج وتحديثها وادخال المهارات الفنية والتقنية في المناهج من أجل تطوير المعرفة العلمية في مجال العلوم والتقنية لكي نستطيع التعامل مع معطياتها، إن التطوير المستمد من الخطط والبرامج يتطلب ايضا تطورا في طرق وأساليب التدريس لجذب الطلاب لدراسة العلوم التقنية وزيادة إقبالهم عليها ، إن ما تفرزه التقنية من منتجات عديدة ومتنوعة يجب أن يكون حافزا على تطوير اكتساب المعرفة وذلك باستخدام الكمبيوتر وبرامجه التعليمية، ووسائل التعليم وتقنياته المطورة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ياسين عبده المقطري . وورقة عمل الرئاسة العامة لتعليم البنات بعنوان تحديد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها كليات التربية والمعلمين من أجل تقدم المجتمع .

٥- المحافظة على الثقافة والاعتزاز بالذات :

يتميز التعليم في المملكة العربية السعودية عن غيره في معظم الدول العربية والاسلامية بأنه مرتبط بالعتقيدة الاسلاميه ، ويظهر هذا بوضوح في المناهج والبرامج والأهداف والأنشطة ، وهذا مرده إلى كون هذه البلاد مهبط الوحي ومنطلق النور الذي أضاء الدنيا ، وكونها تضم قبلة المسلمين ومقدساتهم، كما أن ظهور مجدد الدعوة الإسلامية الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية وعودته بالعتقيدة الإسلامية إلى صفائها حتم على الدولة السعودية اتباع هذا النهج منذ تأسيسها عام ١١١٥هـ وحتى اليوم .

واذا كانت أهداف التعليم العام الرئيسية في المملكة غرس العتقيدة الإسلامية وتمكينها وتعهدا في نفوس الطلاب فإن أهداف التعليم العالي الدينية هي تنمية عتقيدة الولاء لله في نفوس الطلاب وتزويدهم بالثقافة الإسلامية التي تشعرهم بمسؤوليتهم أمام الله عن الأمة الإسلامية .

إن سقوط الحواجز أمام غزو وسائل الإعلام الفضائي ترك المجال مفتوحا للأمم في نشر ثقافتها وأفكارها ومعتقداتها . وقد أدى التقدم الهائل في وسائل الإعلام والاتصال -بالإضافة إلى تيارات العولمة بمختلف مظاهرها- إلى زيادة التبادل الثقافي بين شعوب العالم ، ولكن لصالح الدول الأكثر امتلاكاً لتقنية الاتصالات وصناعة الإعلام ووسائله، مما يؤدي إلى تدفق المعلومات عبر العالم دون موانع أو حواجز تذكر تحل معها العديد من المفاهيم والقيم التي قد تتعارض مع قيم الكثير من المجتمعات وثقافتها (مكتب التربية ، ٢٠٠٠م) .

ان ظهور العولمة الثقافية أو ما يسمى بصراع الحضارات يؤثر على التعليم في المملكة العربية السعودية وعلى مؤسسات التعليم عامة وكليات المعلمين خاصة التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى لمواجهة الغزو الثقافي وتفادي سلبياته الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك بإعداد المواطن السعودي إعداداً علمياً

صحيحاً وذلك باستخدام الأساليب المتوفرة والملائمة وتأهيل أفراد الأمة التأهيل المناسب لمواجهة هذا التحدي حاضراً ومستقبلاً ، وتحمل كليات المعلمين مسؤولية كبيرة في إعداد المعلمين الإعداد المناسب لمواجهة هذا الخطر، إن إعداد المعلم المؤهل الذي يعرف حق مهنة التعليم ومدى الأثر الذي يحدثه في طلابه المؤمن بدور المعلم في المحافظة على تراث الأمة وقيمها السامية أمر مهم جداً ، وعلى المجتمع أن يضع ثقته في المعلم لكي يستطيع أن يؤدي دوره على الوجه المطلوب حاضراً ومستقبلاً . وتتفق هذه النتيجة مع توصيات تقرير اليونسكو المعنون : التعليم ذلك الكثر المكنون .

السؤال الرابع :

ما الرؤية المستقبلية لتطوير وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية

السعودية؟ .

في ضوء ملامح المستقبل ومؤشرات التي أشارت إليها الدراسة، أوضحت الدراسة الوظائف الحالية التي تقوم بها كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية وما تعانيه من ظروف أوجدت نوعاً من الانقسام بين برامج وخطط هذه الكليات وبين طبيعة المجتمع وظروفه المتغيرة شأنها شأن معظم مؤسسات التعليم العالي الأخرى في المملكة وغيرها من بلدان العالم العربي التي تعاني من الاغتراب الفكري والاجتماعي التي تواجهها هذه المؤسسات، ولكي تصبح كليات المعلمين ، بحق ، بيوت خبرة لوزارة المعارف والقطاعات التعليمية وغير التعليمية في هذه البلاد يقدم الباحث رؤى للوظائف المستقبلية لهذه الكليات وهذه الرؤى تنطلق من معاشية الواقع ورؤية الباحث المستقبلية لتشمل جميع المجالات التربوية وغير التربوية، والخطط التطورية الحاضرة منها والمستقبلية، وتتوزع اهتماماتها لتشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالتنمية في هذه البلاد ، وذلك انطلاقاً من الدور الشمولي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي ومنها كليات المعلمين، وإذا كان الباحث قد أوضح واقع الوظائف الحالية لهذه الكليات فإن الرؤى المستقبلية لوظائفها تنطلق من المنطلقات التالية :

١ - نشر المعرفة (التعليم والتدريب) :

إن وجود مؤسسات التعليم العالي والحفاظ عليها وتطويرها، أصبح أمراً لاغنى عنه بسبب الخدمات التي تؤديها لقطاعات المجتمع المختلفة وفي مقدمتها التعليم والتدريب، فالتعليم يعني نشر المعرفة ونقل المعلومات بين أفراد المجتمع للمساهمة في دعم التقدم العلمي والاجتماعي وإرساء قواعد التنمية وهذه الرؤية تتفق مع التوصيات التي وردت في خطة اليونسكو متوسطة الأجل الثالثة المعنونة بالاتجاهات والخدمات المستقبلية من أجل القرن الحادي والعشرين .

كما أن التدريب أثناء الإعداد أو على رأس العمل عملية أساسية لتطوير مهارات الفرد المعرفية والمهنية بما يتوافق مع آخر المستجدات العالمية والمحلية ومع ظروف البيئة التي يعيش فيها وفي عصر يشهد حجم المعلومات والمعارف نمواً متسارعاً تزداد أهمية ودور مؤسسات التعليم العالي لتلبية الاحتياجات التعليمية للجمهور ويزداد بإطراد كما ونوعاً ، فإن نوعية إعداد المعلمين ونوعية التعليم المقدم في مؤسسات إعداد المعلمين تكتسبان أهمية متزايدة، فعلى هذه المؤسسات أن تضطلع بدور حاسم في إعداد مخرجاتها وإقامة الصلات مع مؤسسات الإعداد التربوي الأخرى، كما أن عليها البدء في برامج للدراسات العليا لإعداد أعضاء هيئة تدريس لمؤسسات إعداد المعلم، وينبغي أن تفتح هذه المؤسسات أبوابها للاستعانة بأساتذة ينتمون إلى القطاع الاقتصادي وسائر قطاعات المجتمع لتسيير المبادلات بين هذه القطاعات وقطاع التربية (اليونسكو ، ١٩٩٦م) .

وفي تصور الباحث أن دور كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية في إعداد معلم المرحلة الأساسية (بنين) ما قبل الابتدائي، ابتدائي، متوسط، وتدريب وإعادة تدريب العاملين في قطاعات التعليم العام سوف يشهد تطوراً واهتماماً خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين مما يجعل هذه الكليات مراكز تأهيل وإعادة تأهيل ويلقي عليها مسؤولية المساهمة الفعلية في تطور ونمو التعليم العام في مختلف قطاعاته، ويساهم مساهمة فعالة في إنتاج المعرفة ونشرها وتحقيق التنمية الشاملة

للمجتمع السعودي . وعندما ننظر إلى كليات المعلمين بوضعها الحالي نجد نمطية في أهدافها ومحتوى برامجها مع كليات التربية في المملكة، فهي ليست معدة الإعداد الكافي لاستشراف المستقبل مما جعل منها مؤسسات محافظة ومقاومة للتجديد، ولهذا فإن القائمين على هذه المؤسسات مطالبون بتهيئة الظروف الملائمة لكي تنطلق في مجال التعليم والتدريب من أجل المساهمة في تنمية الموارد البشرية في هذه البلاد، وعلى الرغم من أننا نعيش عصر التعليم والتدريب اللذين يعتبران من أهم مكونات العمل المهني، فإن العمل لا يكتسب صفة المهنية بعيدا عن التعليم والتدريب المستمر لكوادره، لذا فإن نحن أردنا للتعليم المستمر أن يحتل مكانته التي طالب بها المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار المنعقد في هامبورج بألمانيا باعتباره أعظم استثمار في المستقبل، وأنه مفتاح للقرن الحادي والعشرين على حد تعبير تقرير جاك ديلور فإن هذا يتطلب أول ما يتطلب إضفاء صفة التخصص على التعليم وتشجيع الإلتحاق به وتوفير فرص التدريب المستمر لكوادره في الميدان كما هو الحال في غيره من الميادين الأخرى . (عبد الجواد ، ٢٠٠٠م)

والواقع العام يكشف أن مؤسسات التعليم العالي بما فيها كليات المعلمين لديها قصور واضح في مجال التعليم الشامل والتدريب المستمر للكوادر البشرية في مجالات التنمية البشرية، وكليات المعلمين بحكم حداثة نشأتها وتوزيعها الجغرافي مؤهلة للقيام بدور كبير في هذا المجال عن طريق تنويع الفرص المتاحة لأكثر عدد من أفراد المجتمع وتحسين قدراتهم الذاتية بالمشاركة في برامج التعليم الأكاديمية خاصة لأولئك الذين تركوا الدراسة قبل حصولهم على المستويات المطلوبة، ووضع برامج وجداول تسمح لهم بالدراسة والرفع من مستوى تأهيلهم العلمي والعملية . وفي تصور الباحث أن كليات المعلمين سوف تقوم بدور مهم جدا في مجال التدريب التربوي للعاملين في قطاعات التعليم، فترية الأجيال القادمة تتطلب تعاملات يتلاءم ومتطلبات القرن الحادي والعشرين . فالإصلاحات التربوية في نظام التعليم السعودي مثل : تطور المناهج ، وتطبيق أساليب وطرق جديدة في التعليم والتعلم ، واستخدام تقنيات تربوية حديثة ، تسليتم نموا فكريا ومهنيا لجميع فئات العاملين في مجال التعليم ،

وإذا لم تتم مراعاة هذا الأمر، فإن هناك صعوبة في مدى فاعلية جهود التطوير المبذولة إن اعتبار المعلم صاحب مهنة ، يستوجب معاودة تعليمه وتدريبه نظريا وعمليا ، بصورة مستمرة ، مع متابعة نموه المهني داخل المؤسسة التعليمية ما أمكن ذلك، فضلا عن الحاجة إلى تدريب المدرسين ليكونوا على مستوى المسؤولية المنوطة بهم ، فالتدريب يعني معاودة تعلم وتثقيف في القضايا النظرية والتطبيقية على مدى طويل وكذلك الحال في قضايا الإشراف والإدارة في ميدان التربية والتعليم . (مكتب التربية ، ٢٠٠٠م)

٢- تنمية المعرفة (البحث العلمي) :

إن البحث العلمي هو إحدى الوظائف الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد نشر المعرفة (التعليم الأكاديمي) المتمثل في التعليم والتدريب ، والجامعات والكليات هو أساس تقدم المجتمعات المعاصرة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ، هذا أمر معروف ومسلم به ، وإذا ما أردنا مواجهة المستقبل وتحدياته وحماية أنفسنا وأوطاننا وتأمين مستوى جيد من الحياة الكريمة الآمنة لمواطنينا ونشر حضارتنا وثقافتنا داخل الحدود السياسية وخارجها ، فإننا نحتاج إلى بناء المؤسسات التعليمية والبحثية القادرة على تأدية الأدوار الحيوية المطلوبة. (بكر ، ١٩٨٧م)

وفي تصور الباحث أن اهتمام كليات المعلمين بالبحث العلمي لا زال أقل من التطلعات ، فالاهتمام يكاد ينصب على الوظيفة الأولى وهي التعليم والتدريب ، كما أن نقص المراجع العلمية المطلوبة للبحث العلمي ، وقلة المبالغ المخصصة للبحث، وعدم وجود تعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وضعف العلاقة بين البحوث المتميزة وبين مشكلات المجتمع ، وعدم توفر طبقة مساعدي الباحثين ، كل ذلك أدى إلى عدم فاعلية وظيفة هذه الكليات في مجال البحث العلمي ، فبالرغم من وجود لوائح تنظيمية لمراكز البحوث العلمية فيها ؛ إلا أن العمل لا زال في بدايته وأنشطتها غير فعالة وفائدتها غير ملموسة ، و البحوث التي تم إنجازها حتى الآن تدور ، في معظمها ، حول مواضيع مطروحة لا جدية فيها . وهذه الرؤية تتفق مع نتائج دراسة الدكتور محمد

عبد العزيز الدخيل ، ومع توصيات اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين .

إن رسم استراتيجية مستقبلية للبحث العلمي في كليات المعلمين يتطلب توجيه البحوث في اتجاه تطبيقي يخدم المشكلات المحلية ، كما يجب أن تكون هناك سياسة واضحة في مجال البحث العلمي بين مراكز البحوث التربوية في جميع الكليات، منها دعم التعاون والتنسيق في مجال البحوث بين الباحثين واستخدام الوسائل الحديثة لدعم الجهود التطويرية لوظيفة البحث في هذه الكليات، كما يجب أن تنطلق جهود البحث العلمي لتشمل المجالات الأخرى غير التربوية والمساهمة في التغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تخدم فئات المجتمع المختلفة .

ويعاني البحث العلمي من عدم الاهتمام في معظم الدول النامية ولذا فقد أصبح من المتعارف عليه في هذه البلدان عدم فاعلية البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، وفي السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بالبحث على المستويات العالمية والاقليمية والمحلية وقد تأثرت مؤسسات التعليم العالي في المملكة بذلك ، وكليات المعلمين تعتبر حديثة النشأة مقارنة بغيرها من مؤسسات التعليم العالي الأخرى ، ولكي تواكب المتغيرات العالمية والمحلية فإنها مطالبة بالاهتمام بالبحث العلمي ومجالاته وأساليبه وأدواته، وبالنظر إلى الأبحاث التي تم إنجازها تغلب عليها الفردية ولا تخدم قضايا معينة ، ولا تساهم في حل المشكلات الأكثر إلحاحا ، فمعظم الأبحاث المنشورة امتداد لرسائل الدكتوراه أو مستمدة مما هو منشور عالميا ، كما أن معظم الباحثين هدفهم الأول من القيام بالأبحاث هو الحصول على الترقية العلمية بغض النظر عن مدى فائدة أبحاثهم لخدمة قضايا المجتمع ومشكلاته ، لذا فإن دخول المجتمع السعودي القرن الحادي والعشرين يحتاج من كليات المعلمين أن تحدد دورها في مجال البحث العلمي ومدى علاقته بالمجتمع وحاجاته ، وكيف يمكن تفعيل دورها في هذا المجال، ويرى الباحث أن تنوع مهام وبرامج هذه الكليات لتخدم القطاعات المختلفة في المجتمع وهذا سوف يساعد على بلورة دورها في مجال البحث العلمي وإبرازه كوظيفة أساسية من وظائفها في المستقبل بإذن الله تعالى ، كما ينبغي على كليات المعلمين تطوير خطة مناسبة

تتضمن إجراء أبحاث هادفة تساعد على اكتساب المعرفة وتوسيعها وتعميقها ونشر نتائجها ، كما ينبغي أن يكون البحث أحد أهم واجبات أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات ودعم انتاجهم العلمي وإتاحة الفرص لهم لحضور ندوات ومؤتمرات عالمية واقليمية ومحلية من أجل توسيع مداركهم وزيادة خبراتهم في مجال البحث العلمي . وتتفق هذه الرؤية مع دراسة محمد شحاته الخطيب ودراسة محسن عبد السلام حامد .

٣- تطبيق المعرفة (خدمة المجتمع) :

تطبيق المعرفة (خدمة المجتمع) في معظمها عبارة عن نوع من التعليم المستمر غير النظامي ويمكن استخلاص تعريف لها على النحو التالي : هي نشاط تعليمي وخدمي موجه إلى غير طلاب مؤسسات التعليم العالي الأساسي، وعن طريقه يمكن الاستفادة من امكاناتها في نشر المعرفة خارج جدرانها دون التقيد بالشروط التي تحكم العمل الجامعي الرسمي، كالعمر والمؤهلات العلمية للدراسين وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بمؤسسات التعليم العالي بوحداها الانتاجية والاجتماعية المختلفة وغالبا ما تقوم مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بتأدية هذا النوع من الخدمات ، حيث تسمح لها لوائحها بالقيام بدور أوسع وأشمل . (البصيلي ، ١٩٩١م)

ومع زيادة الطلب على التعليم الجامعي ونمو رغبة المجتمع وأفراده في الحصول على خدماته ، وذوبان الجليد بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمعات المحيطة ، وإدراكها للعلاقة المصيرية بينها وبين محيطها المادي والاجتماعي، ظهرت لهذه المؤسسات مهمة جديدة ثالثة ، لم يكن معترفا بها من قبل، هذه المهمة هي تطبيق المعرفة أو خدمة المجتمع، وظلت خدمة المجتمع عملا هامشيا تقوم به مؤسسات التعليم العالي بالقياس إلى وظيفتي التعليم والبحث وكان على مؤسسات التعليم العالي أن تواجه المتغيرات العالمية والمحلية لتعيد النظر في ترتيب وظائفها. (فهيم ، ١٩٨٩م)

وفي تصور الباحث أن كليات المعلمين تقع عليها مسؤولية المساهمة في الأنشطة الاجتماعية لتوعية أفراد المجتمع والمشاركة في حل مشكلاتهم، مثل زيادة فرص تعليم الكبار والتعليم المستمر، وتقديم دورات تدريبية لقطاعات متنوعة داخل المجتمع. وينبغي أن تتحول كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي - بما في ذلك كليات المعلمين - إلى جامعة مفتوحة تتيح فرص التعلم عن بعد في المكان وفي أوقات مختلفة من الزمان، وقد أظهرت تجربة التعليم عن بعد أن تركيبة فريدة تجمع بين وسائل الإعلام والدروس بالمراسلة وتكنولوجيا الاتصال عن طريق الكمبيوتر والاتصالات الشخصية يمكن أن تزيد من الفرص التي يوفرها التعليم الجامعي بتكاليف زهيدة نسبياً، وهذه الرؤية تتفق مع توصيات دراسة ياسين المقطري ، ومع ما تضمنه تقرير اليونسكو عن التعليم ذلك الكثر المكنون من توصيات . وينبغي أن تشمل هذه الفرص الإعداد المهني، كما تشمل انماط التعليم الرامية إلى تنمية الشخصية، كما ينبغي تحقيق الرأي القائل بأن كل فرد عليه أن يعلم ويتعلم معاً ، فالعمل مع الوسط الاجتماعي ومشاركة طلاب مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع كلها عوامل من شأنها إثراء الدور الثقافي لمؤسسات التعليم العالي وينبغي تشجيعها . (اليونسكو ، ١٩٩٦م).

وفي كليات المعلمين بالمملكة لازال التعامل بينها وبين المجتمع شبه معدوم، ولا يزال الطريق طويلاً من أجل تحقيق تعاون أكبر وأشمل مما هو عليه الآن، ولعل الخطوة الأولى في ذلك هي تفعيل مراكز خدمة المجتمع وإشراك قطاعات المجتمع في تخطيط وتنفيذ أنشطة وبرامج تتفق وحاجات أفرادها، ولا يمنع أن تشارك قطاعات المجتمع المهنية من ذوي المكانة المتميزة في الصناعة والتجارة والتعليم وغيرها من أجل تحديد البرامج المطلوبة، وهذا من شأنه حصول البرامج على الدعم المالي المطلوب من تلك القطاعات، ويحقق تعاوناً مثمراً بين كليات المعلمين ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع، كما أن تلبية وظائف هذه الكليات مع احتياج الميدان يساهم في بناء الثقة ويعزز مكانة هذه الكليات في المجتمع ويحقق المشاركة الحقيقية لهذه الكليات في خدمة

قضايا المجتمع وتلبية حاجاته، ولكي تنجح مراكز خدمة المجتمع في كليات المعلمين في تأدية الدور المطلوب منها، فإن عليها مراعاة التباين بين مناطق المملكة وفئات المجتمع الموجودة فيها، كما أن عليها أن تأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المناطق التي توجد فيها كليات المعلمين لا تتوفر فيها خدمات التعليم العالي، وقد بينت دراسة علي البصلي وآخرين أن هناك عقبات عديدة قد تحول بين كليات المعلمين وجهودها في خدمة المجتمع، منها بعض اللوائح والأنظمة، وانخفاض المستوى الثقافي والوعي التربوي لدى بعض الافراد ونقص الامكانيات المادية والبشرية، وارتفاع أنصبة أعضاء هيئة التدريس، وعقبات أخرى تتعلق بالإعلام والدعاية لهذه الخدمات . (البصلي، ١٩٩١م)

٤- عولمة المعرفة (حرية الحركة والاشخاص ونشاط المعارف العلمية) :

تحتل مؤسسات التعليم العالي وضعا ممتازا يتيح لها الاستفادة من عولمة المعرفة لسد العجز المعرفي وإثراء الحوار بين الشعوب وبين الثقافات، والتعاون بين المعلمين العاملين في نفس الفرع يتجاوز الحدود الجغرافية ويشكل أداة فعالة لتدويل البحث والتكنولوجيا والافكار والمواقف والأنشطة . (اليونسكو، ١٩٩٦م)

لقد تميز التعليم الجامعي في مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المعلمين خاصة بالنمط التقليدي في تكوينها وأهدافها وبالحلية في برامجها وأنشطتها، وهذا لا يتفق مع متطلبات المستقبل . إن التغير السريع الذي شمل مختلف مظاهر الحياة والمتوقع أن يزداد تسارعا وأن يأخذ أبعادا جديدة في المستقبل المنظور يؤكد أن العولمة اتجه يصعب تجاهله وتفاديه وعلى كليات المعلمين أن تظنر أوضاعها بما يتفق وهذا الاتجاه الجديد وهذه الرؤية تتفق مع توصيات تقرير اليونسكو المقدم إلى اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين .

إن الحصول على المعرفة عنصر أساسي من عناصر التفاهم الثقافي والفكري بين شعوب العالم، وتطوير مؤسسات التعليم العالي أصبح أمرا لا بديل له، فمع ظهور النظم الرقمية، والاعتماد المتزايد على وسائل الاتصال لتخزين ونقل المعلومات

العلمية، أصبح اللجوء إلى شبكات الاتصال بطريقة مباشرة وغير مكلفة عنصراً مهماً وضرورياً من عناصر مؤسسات التعليم العالي وبرامجه . (اليونسكو ، ١٩٩٨م)
وكليات المعلمين في المملكة عليها أن تعمل على توفير شبكات معلوماتية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية وتدريب القوى البشرية لما لذلك من أهمية لنجاح العمل في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية، وعلى كليات المعلمين والجهات المشرفة عليها التعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية من أجل توفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لذلك .

إن على كليات المعلمين في المملكة التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى عربياً وعالمياً وخاصة مؤسسات إعداد المعلم عبر عمليات التبادل الأكاديمي والخبرات والتجارب الرائدة في ميدان التعليم العالي، وهذا سوف يعطي الطلاب حرية الالتحاق بمؤسسات التعليم في أي مكان، ويعطيهم كذلك حرية الانتقال من مؤسسة إلى أخرى ، وهذا سوف يعزز تطور الثقافة ويساهم في التكامل بين مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة وخارجها، كما أن تطبيق كليات المعلمين مبدأ عولمة المعارف يحتاج إلى تطبيق مفهوم التعليم مدى الحياة، وهذا الأمر يتطلب تطوير تقنيات وآليات في مجال التعليم العالي لانتاج الفرصة أمام العاملين في المجالات المختلفة لتطوير مهاراتهم وتنمية قدراتهم مدى الحياة، كما أن التعليم المفتوح سوف يعزز نمو التعليم عن بعد، والتعليم المستمر . وعلى كليات المعلمين أن توفر المتطلبات اللازمة لذلك مثل الاشتراك في الشبكات التعليمية (الانترنت) ، والقنوات التعليمية، والتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة مثل وزارات الإعلام والتعليم العالي والتخطيط، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في سبيل تأمين البرامج الملائمة لاحتياجات أفراد المجتمع وخدمة قضاياه حيثما وجدوا، والتعاون مع الراغبين في تحديد معارفهم ومهاراتهم، مع المحافظة على هوية ثقافة المجتمع السعودي وحماية مصادرها الإسلامية . وتتفق هذه الرؤية مع توصيات ورقة الرئاسة العامة لتعليم البنات حول تحديد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها كليات المعلمين والتربية .

ويعتبر التعاون على الصعيد الاقليمي والدولي عبر أساليب وآليات متطورة تتفق والتطور الذي يشهده القرن الحادي والعشرون، أساسا لمؤسسات التعليم العالي لكي تؤدي الأدوار المطلوبة منها بشكل ملائم، فقد تضمنت توصيات إعلان الدول العربية حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين، اتخاذ سياسات ونماذج جديدة للتعليم العالي تقوم على مفاهيم محددة، مثل عالمية المعرفة، والتعلم مدى الحياة، والتنمية المستدامة، والحفاظ على التنوع الثقافي، والمشاركة الفعالة لجميع المختصين في هذا المجال . (اليونسكو ، ١٩٩٨م)

السؤال الخامس :

ما الخطوات الاجرائية لتحويل الرؤى المستقبلية إلى واقع ملموس في ضوء معطيات الدراسة ؟ .

إذا كان الباحث قد أوضح الرؤى المستقبلية التي ينبغي أن تنطلق منها وظائف كليات المعلمين المستقبلية، فإن تحويل تلك الرؤى إلى واقع ملموس يتطلب تحقيق ما يلي :

١- إعادة صياغة أهداف كليات المعلمين وربطها بالبيئة المحيطة وبخطط التنمية حتى تتمكن من مقابلة جميع احتياجات المجتمع ومتطلباته ، من الناحية التربوية والفنية والمهنية (الغامدي ، ١٩٩٢م) ، وذلك باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي، فالوظائف الحالية لهذه الكليات تنطلق من الأهداف الموضوعية لها قبل (٢٥) سنة تقريبا ، والتي تمثل الخدمات التربوية محور اهتمامها (التعليم والتدريب) ، مما جعل وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع خارج اهتمام هذه الكليات، ان إعادة النظر في أهداف هذه الكليات لايعني الاستغناء عن دورها في إعداد وتدريب المعلمين ، بل لمعرفة مدى تجاوب وظائف هذه الكليات المستقبلية مع حاجات المجتمع ومتطلباته، ويرى سليمان الحقيـل أنه بجانب أهداف كليات المعلمين التي وردت في لائحة هذه الكليات الصادرة عام ١٣٩٦هـ ، فإن هناك كثيرا من الخدمات التي يمكن أن تؤديها لمجتمعاتها في المجالات التربوية، والثقافية، والاجتماعية، والصحية (الحقيـل ، ١٩٨٤م) .

٢- الأخذ بأساليب جديدة في قبول وتسجيل المتحقيين بها :

ان قضية القبول والتسجيل تعتبر من أهم القضايا التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في مختلف مناطق العالم، فهي كثيراً ما تتعرض إلى ضغوط كبيرة مما يكون له أثر في إحداث تباين بين أهداف تلك المؤسسات وبين أهداف خطط التنمية فيها، ونظام القبول المطبق حالياً في كليات المعلمين لا يضع الطالب المناسب في التخصص المناسب الذي يتلاءم مع قدراته ويتفق مع احتياجات المجتمع ومتطلباته . وهذا الرأي يتفق مع توصيات دراسة حكمة البراز ومع توصيات ندوة نحو استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية . وينبغي على كليات المعلمين في المملكة أن تطور سياسة القبول المطبقة حالياً ، والتي تعتمد في مجملها على مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب في الثانوية العامة، ويمكن لهذه الكليات أن تلجأ إلى تنويع معايير القبول وتطويرها من خلال استخدام اختبارات موضوعية مقننة ومقاييس القدرات والاتجاهات في اختيارها للعناصر الطلابية الراغبة في الالتحاق بها، رغم أن كثيراً من الظروف والعوامل الخارجية تؤثر على نجاح هذه المعايير (وزارة المعارف ، ١٩٩٩) .

وتطبيق مثل هذه المعايير يعطي الفرصة لاختيار أفضل المتقدمين للدراسة، مما يقلل من نسبة الهدر التربوي ويرفع مستوى الكفاءة الداخلية لهذه الكليات مما يساعد على التنمية الاجتماعية الشاملة ويحقق مبدأ (التعليم للجميع) ويعني أن تقدم هذه الكليات برامج لجميع فئات المجتمع الذي توجد فيه من أجل المساهمة في تطويره ، كما يساهم في تحقيق مبدأ (تكافؤ الفرص التعليمية) ويعني أن يجد الطالب المتقدم للدراسة في هذه الكليات الفرص المناسبة لميوله وقدراته واتجاهاته . ويقضي على السلبات التي يعاني منها النظام المطبق حالياً وقد أشارت خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠م - ١٩٩٥م) إلى بعض منها مثل : تدني مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي والمتمثل في ضعف مخرجاته، وزيادة عدد سنوات الدراسة التي يقضيها الطالب قبل أن يتخرج،

وانخفاض نسبة المتخرجين إلى عدد المقبولين (زيادة نسبة التأخر الدراسي) ، وعدم مناسبة نوعية بعض المخرجات لاحتياجات سوق العمل (وزارة التخطيط ، ١٩٩٠م)
٣- تنويع أساليب التعليم المطبقة حالياً :

لم تعد العملية التعليمية في هذا العصر تقتصر على نقل المعلومات والمعارف فقط، وإنما أصبحت تهتم بالنقد والتحليل والمقارنة، والمجتمع السعودي - وهو يتنقل مع غيره من شعوب العالم إلى القرن الحادي والعشرين - بحاجة إلى أن يساهم التعليم الجامعي عامة والتعليم في كليات المعلمين خاصة في النهوض بالآوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتقنية إلى مدارج التقدم والرفق، وهذا لن يتم إلا بتخطيط المناهج وتطوير أساليب طرق التدريس المطبقة حالياً في مؤسسات التعليم العالي، وبنبغي على القائمين على كليات المعلمين التأكيد على أعضاء هيئة التدريس فيها لتنويع الأساليب المطبقة حالياً والتي تعتمد بالدرجة الأولى على أسلوب المحاضرة، وعلى أستاذ المادة، والطريقة الإلقائية اقتصادية في الوقت ولا تتطلب جهداً كبيراً كما أنها لا تتيح للطالب المشاركة فالصوت المسموع والمسيطر فيها هو صوت المحاضر . وهذا الرأي يتفق مع توصيات دراسة طرائق حديثة في التعليم الجامعي للدكتور ياسين المقطري . وأعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين مطالبون باستخدام أساليب التدريس المناسبة والفعالة لتوصيل المادة العلمية إلى أذهان الدارسين والتي تعتمد على الحوار والنقاش، ومن أهم الاتجاهات الحديثة التي تؤيد هذا المبدأ الطريقة الإجرائية في التدريس، التي تهمل المحتوى إلى حد ما وتركز على دور أستاذ الجامعة في اختيار واستخدام الطريقة الفعالة التي تولد المحتوى والخبرات التعليمية اللازمة للموقف التعليمي ، ومن هذه الطرق حلقة البحث العلمي (workShop) ، وحل المشكلات (Solving Problem) ، وطريقة الحوار (Discussion - questining) (السبحي ، ١٩٩٢).

٤- تبني نظام دراسي جديد يواكب المتغيرات الحالية والمستقبلية :

النظام المطبق في كليات المعلمين هو نظام المستويات الدراسية، وكليات المعلمين كانت تطبق نظام الساعات مثل بقية مؤسسات التعليم العالي في المملكة حتى تقرر إلغاء هذا النظام في منتصف عام ١٤١٢ هـ ، ومنذ ذلك الوقت وكليات المعلمين تسير على نظام المستويات الدراسية حيث تتألف الدراسة من ثمانية مستويات مدة كل مستوى فصل دراسي واحد، يتدرج الطالب في الانتقال بين هذه المستويات وفقا لأحكام الانتقال من مستوى إلى آخر وقد نصت المادة السادسة من نظام الدراسة في الكليات على أن مدة الدراسة في كليات المعلمين ثمانية فصول دراسية كحد أدنى واثنى عشر فصلا دراسيا كحد أعلى ولجلس الكلية إعطاء الطالب فرصة استثنائية لانتهاء متطلبات التخرج بحيث لا تتجاوز المدة الدراسية ستة عشر فصلا دراسيا كحد أقصى (وزارة المعارف ، ٢٠٠٠م) .

إن كليات المعلمين إذا ما أرادت أن تطور من وظائفها المستقبلية وأن تكون في خدمة المجتمع تبعا للتطورات العالمية والمحلية فإن عليها أن تطور نظام الدراسة المطبق حاليا أو حتى تستبدله بنظام آخر مثل نظام الساعات المعتمدة أو أي نظام آخر يتفق وأهداف هذه الكليات . وحتى يكون القرار صائبا فلا بد من إجراء دراسة ميدانية تقويمية لمعرفة نسبة الرسوب والتسرب (المدر التربوي) في كل نظام . إن تطور نظام الدراسة في كليات المعلمين أصبح أكثر ضرورة في ظل المتغيرات العالمية والمحلية التي تنادي بأن يكون الطالب محور العملية التعليمية ، وهذا يتطلب العناية به من جميع النواحي العقلية ، والنفسية ، والاجتماعية ، ومساعدته على النمو والتطور وفق ميوله وحاجاته ، كما أن من دواعي التغير والتطوير التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يعيشه المجتمع السعودي وضرورة مواكبته مع المتغيرات العالمية والمحلية التي تنادي بإعداد أفراد قادرين على الانخراط بسوق العمل وتمكينهم من التعلم الذاتي وإعدادهم للحياة . وهذا يتفق مع توصيات دراسة الإطار الوظيفي والمستقبلي لكليات التربية والمعلمين للدكتور عبد اللطيف فرج .

٥- تصميم برامج دراسية مرنة وإدخال تخصصات جديدة :

إن كليات المعلمين من المؤسسات التي أنشأها المجتمع ، وينبغي أن تؤدي واجبها نحو تلبية حاجاته ، ويجب على القائمين على هذه الكليات القيام برصد كل ماله علاقة بحياة المواطن وحياة المجتمع من حوله ثم تدخله في مناهجها ومقرراتها وتدرسه لأبناء المجتمع حتى يكونوا على علم ودراية بما يدور حولهم مما يؤثر في حاضرهم ومستقبلهم ، وينبغي على برامج هذه الكليات المستقبلية أن تتوفر فيها الخصائص التالية :

أ - التوسع في البرامج الدراسية في هذه الكليات بما يتفق وحاجة المجتمع في مختلف التخصصات والمجالات إلى جانب البرامج الدراسية المنفذة حالياً ، فالوضع الحالي يشير إلى أن هذه الكليات قد ركزت على إعداد المعلم باعتباره أهم وظائفها دون الاهتمام بما عداه من وظائف . ولكي يصبح دورها فعالاً وإيجابياً فإن عليها القيام بدراسات مسحية لمختلف مناطق المملكة والتعرف على احتياجات كل منطقة وترجمة هذه الاحتياجات إلى برامج تساهم في إحداث التنمية وتقديم الخدمات التي تفي بحاجات المجتمع . وهذا الرأي يتفق مع دراسة علي البصيلي ، ودراسة محمد سيف الدين فهمي .

ب - توفر قدر كبير من المرونة في برامج كليات المعلمين الدراسية ، فالمفروض أن تكون لامركزية ولا تقدم في قوالب موحدة وثابتة ، كما أن هذه البرامج تتطلب مرونة في اختيار الوحدات الدراسية ، ونوعية الدراسات ، وطرق التقويم ، بما يتفق والحاجات المستقبلية لكل منطقة من المناطق التي تنفذ فيها هذه البرامج . ولا مانع من أن تركز كل كلية اهتمامها في مجال معين وتسعى إلى تنميته وفق اهتمامات أعضاء هيئة التدريس بما وحاجات المجتمع المحلي .

ج - إدخال تخصصات جديدة يكون الهدف منها مواجهة تحديات المستقبل ، ولكي تكون ذات فائدة وحتى يتحقق ذلك فإن كليات المعلمين مطالبة بإجراء دراسة علمية موضوعية تأخذ في الاعتبار أوضاع المجتمع القائمة حالياً وتتطلع إلى

المستقبل في حدود الطاقات والامكانيات الاقتصادية والعلمية والطبيعية المتاحة،
ومن أمثلة هذه التخصصات ما يلي :

- برنامج تقنيات التعليم الحديثة مع التركيز على الوسائل السمعية
والبصرية ، والاتصال عبر الأقمار الصناعية ، والتدريب على استخدام
الحاسبات الإلكترونية وتطويعها بما يخدم التعليم ويحسن نوعيته ويرفع من
مستواه مثل استخدام الحاسب ، وشبكة الانترنت ، والكتاب الإلكتروني،
وتقنيات الوسائط المتعددة .

- تكنولوجيا إنتاج المعرفة وتطبيقاتها المختلفة، فلقد أصبح من أهم ما يميز
العصر تنامي إنتاج المعرفة مما جعل كم المعارف المنتجة يتضاعف خلال
السنوات الأخيرة وسوف يزيد خلال القرن الجاري ، الحادي والعشرين مما
يجعل تقادم المعلومات سمة من سماته .

- تكنولوجيا الاتصالات وما يتصل بها من وسائل وأدوات ساهمت في نشر
المعلومات والأخبار لتجعل من الكرة الأرضية قرية إعلامية صغيرة وسوف
يزداد تأثير هذه التكنولوجيا خلال القرن الحادي والعشرين مع دخول
الأنظمة الرقمية الجديدة .

- تكنولوجيا الحفاظ على البيئة ، ويمكن الاستفادة من ذلك في المحافظة على
البيئة وتطبيق وسائل وطرق جديدة لمقاومة تردي أوضاع البيئة حيث إن
المتطور التكنولوجي والانفجار الديمغرافي مستقبلا سوف تكون له آثار
مدمرة على البيئة .

- تكنولوجيا المواد الجديدة وما يتصل بها من تطبيقات في ميادين الصناعة
والتجارة والزراعة واستخداماتها من قبل الإنسان وتأثيرها السلبية على
القيم والأخلاق .

إن إدخال تخصصات جديدة في برامج كليات المعلمين بالملكة لا يمكن أن يتم
بناء على جهد فردي بل يجب أن يتم وفق دراسة علمية ميدانية تشرف عليها عمادة

الشؤون التعليمية والبحث العلمي في وكالة الوزارة لكليات المعلمين ، ومن الضروري أن يرتبط إدخال تخصصات جديدة بحاجات المجتمع ورؤى المستقبل ، فلا بد أن تكون التخصصات الجديدة قادرة على التعامل مع ما يستجد من تقدم تكنولوجيا في مجال التكنولوجيا المبنية على إلكترونيات دقيقة ، التكنولوجيا الإحيائية والهندسة الوراثية ، تكنولوجيا المواد الجديدة ، تكنولوجيا استصلاح الأراضي الصحراوية ، تكنولوجيا المواد فائقة التوصيل ، تكنولوجيا القطاع المالي والتجاري ، كما أن إدخال مثل هذه التخصصات يجب أن يصاحبه اهتمام بالآثار السلبية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل : تآكل طبقة الأوزون ، والارتفاع المطرد في حرارة الجو ، ومشاكل التلوث البيئي (عبد المقصود ، ١٩٩٣م) .

٦- تنوع أساليب التعلم والتقويم :

ينبغي على كليات المعلمين الابتعاد عن الدور التقليدي المطبق في العملية التعليمية ، والذي يجعل من المعلم محوراً أساسياً ، فالتطورات الحديثة والمتوقعة مستقبلاً ستجعل دور المعلم دوراً إرشادياً ، فهو يرشد طلابه إلى مصادر المعرفة والتعلم ويدرك أن دوره لم يعد ناقلاً للمعرفة وإنما مرشداً إليها . وهذا ينسجم مع ما توصل إليه تقرير اليونسكو النهائي عن المؤتمر العالمي المنعقد في باريس تحت عنوان التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل .

إن عملية تطوير أساليب التعلم في كليات المعلمين ينبغي أن تتبنى سياسيات واضحة ورؤى علمية فعالة وتقوم على التحديث والتطوير المستمر حتى تتواءم مع أهدافها التربوية ، ويصبح التركيز على تنمية قدرة المتعلم على السؤال والنقد وامتلاك مهارة التفكير العلمي ، لكي يستطع التعامل مع تحديات المستقبل وحتى يتحقق ذلك فلا بد من التوسع في استخدام استراتيجيات تدريسية فاعلة ، كالتعلم والتعليم. تتميز لها عن طرائق التعليم التقليدية ، وقد أثبت بحوث الثلث الأخير من القرن العشرين فاعلية عدد منها مثل : التعلم التعاوني (Cooperative Learning) ، والتعلم

الاتقاني (Mastery Learning) والتعلم بالتحقق (Inquiry Teaching) والتعليم عن بعد (Distance Learning) ، وجميعها تمثل دعامة مناسبة للتعليم في المستقبل - من شأنها - ليس خلق أجيال مبدعة قادرة على مواجهة المستقبل بل أيضا تعميق العلاقة بين المعلم والطالب من أجل توفير المناخ المناسب لتنمية الإبداع (دولة قطر، ٢٠٠٠م) .

أما عن أساليب التقويم المطبقة حاليا في كليات المعلمين فهي تقليدية وينبغي تطويرها بما يتلاءم والمتغيرات الحالية والمستقبلية، فهي في معظمها تركز على قياس حفظ الطلاب للمعلومات ولا تساعد على تنمية مهارات الطلاب وقدراتهم ومدى مواكبة هذه المهارات والقدرات لاحتياجات سوق العمل، وتتمثل أهم مشكلات التقويم في اختلاف أساليب التقويم بين أعضاء هيئة التدريس، كما أن عدم إلمام بعض منهم بطرق ومعايير تقويم الطلاب يؤدي إلى ظلم الطلاب مما يؤثر على مستوى التحصيل لديهم، كما يجب تشجيع الطلاب على المشاركة في تقويم الممارسات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين وحثهم على المشاركة في النقاش وإبداء الرأي في نهاية الفصل الدراسي فيما يتعلق بجوانب القوة والضعف لدى أعضاء هيئة التدريس (الغامدي ، ١٩٩٥م) .

٧- أهمية المناخ المناسب لإعداد طلبتها للحياة والعمل في القرن الواحد والعشرين :

يعتبر المبني أو المباني التي تتكون منها مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات أو كليات إحدى الدعائم الأساسية للعملية التعليمية ودون توفير المباني المناسبة لا يمكن أن تؤدي المؤسسة عملها كاملا . ومباني مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول النامية لا تحظى باهتمام كبير لعدم وجود الامكانيات المادية، أما في المملكة العربية السعودية فقد أولت الدولة اهتماما لمباني الجامعات حتى أصبحت تضاهي أكبر وأحدث مثيلاتها في العالم . أما كليات المعلمين فإن مبانيها متواضعة ولا تفني بالغرض المطلوب، وعلى القائمين على هذه الكليات البدء في وضع خطة عاجلة لانشاء مقار لهذه الكليات تتفق مع وظائفها الحالية والمستقبلية .

إن على كليات المعلمين مواجهة تحديات المستقبل والبدء في تطوير مبانيها وتحويلها إلى مبان معلوماتية لكي تتمكن من إعداد طلبتها للحياة المتعددة والعمل في القرن الحادي والعشرين، وإنشاء الحرم الجامعي المعلوماتي ليس بالأمر السهل، وتشير الدلائل إلى أن معظم الجامعات والكليات الجامعية لن تكون قادرة على إحداث التغيير المطلوب ما لم يحدث تغيير أو تقدم في فلسفة الإدارة وأجهزة الحاسوب Hard Ware ، والبرامج Soft Ware ، ومتطلبات التعلم Learn Ware ، وكذلك موقف المجتمع ، ولكن التحولات في المجتمع سوف تجعل مؤسسات التعليم العالي تسعى بالتدريج نحو إقامة حرم معلوماتي ، وسوف يتم هذا التغيير في العقدين أو الثلاثة القادمة ، وتوجد خمسة مجالات في الحرم الجامعي ستأثر أكثر من غيرها وهي : حرم مترابط بشبكة من الاتصالات، مكتبة متطورة تكنولوجيا ، إدارة متطورة تقنيا ، منهاج عالي التقنية، تعلم تكنولوجيا متطورة (عايش، ١٩٩٨م) .

٨- الاستفادة من البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل :
إن معظم مؤسسات التعليم العالي في العالم اليوم تضع مسألة البحث العلمي في مقدمة اهتماماتها، باعتباره الأساس للتطور العلمي والتكنولوجي، وكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية بحاجة أكثر من غيرها إلى الاهتمام بالبحث العلمي وتطبيقاته التي تعالج قضايا المجتمع ومشكلاته، وهذا يتفق مع التوصيات التي توصلت إليها دراسة الدكتور محمد عبد العزيز الدخيل ، التي تساهم في التنمية الشاملة التي تعيشها المملكة، ولقد قامت وكالة كليات المعلمين في وزارة المعارف بإنشاء عمادة خاصة بالشؤون التعليمية والبحث العلمي، كما أن تكوين مجلس علمي، وإصدار مجلة متخصصة لنشر البحوث العلمية سوف يساهم، بلا شك، في تطور البحث العلمي في هذه الكليات ، ولكن المهم هو تفعيل دور مراكز البحوث الموجودة ضمن الهيكل التنظيمي لكل كلية من كليات المعلمين، وهذه الكليات مطالبة بتخصيص جزء من ميزانياتها لدعم البحث العلمي ، وتوفير الجو الملائم والامكانيات اللازمة، حتى يتمكن

أعضاء هيئة التدريس من إجراء البحوث المتكررة ذات الطابع التطبيقي الذي يساهم في خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، كما ينبغي على الكليات الاهتمام بالمكتبات فيها وتطويرها من أوضاعها التقليدية إلى مكتبات الكترونية، والاهتمام بأعداد نشرات دورية توزع على كافة الكليات وكذلك الجامعات للتعريف بالدراسات التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس فيها (الغامدي ، ١٩٩٦م) .

٩- الاهتمام بالتدريب في إطار مفهوم التربية المستمرة (التعليم مدى الحياة) :

اهتمت الخطط الخمسية في المملكة العربية السعودية بالبرامج التدريبية المكثفة والمتنوعة وفقا للاحتياجات التدريبية الميدانية، كما فتح المجال للتدريب في الخارج . والتدريب أصبح من أهم القضايا التي تشغل العالم وذلك لما له من أهمية في مواكبة تطور المعرفة والتغيرات التي تحدث في المجتمع . وينبغي على كليات المعلمين في المملكة الاهتمام بالتدريب باعتباره أهم وظائفها المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين، ودور كليات المعلمين في مجال التعليم العام : المعلم، ومدير المدرسة، والمرشد الطلابي، والمشرفون التعليميون وكل العاملين في الإدارة التعليمية (الرشيد ، ١٩٩٩) .

كما ينبغي على كليات المعلمين عدم قصر اهتمامها بالتدريب على المجال التربوي، بل إن عليها توسيع برامجها التدريبية لتشمل كافة القطاعات المهنية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع، فالتدريب يجب أن يكون جزءا أساسيا في عملية لا تنتهي، فكمما أن التربية المستمرة ضرورة تربوية يجب أن تكون جزءا من تدريب المعلم ولا تتوقف أبدا، فإن التعليم مدى الحياة ضرورة عملية يجب أن تستمر ولا تتوقف أبدا . وقد تطورت أساليب التدريب وأصبحت تعرف بالتعليم الدائم أو التعليم المستمر لتبقي الفرد تحت مظلة التدريب والتعليم لمواكبة التغيرات المهنية التي تنعكس على حياته وكفاءته في العمل ويتفق هذا الرأي مع توصيات دراسة حكمة البراز ودراسة محمد عبد الرحمن الذخيل .

وبحكم انتشار كليات المعلمين في جميع مناطق المملكة فإنها قادرة على تنفيذ العديد من البرامج في جميع المجالات الصناعية، والتجارية، والزراعية ، التي من خلالها

تتم إعادة تنظيم سوق العمل والرفع من مستوى كفاءة العاملين . وينبغي على كليات المعلمين الاستعانة بالخبرات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج التدريبية من خارج الكليات عند الضرورة . كما ينبغي عليها الاهتمام بتدريب العاملين فيها ورفع مستواهم .

١٠- تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين :

يعتبر الأستاذ الجامعي الكفاء عاملاً أساسياً ومهماً في نجاح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها التي من أجلها وجدت ، لكونه المنفذ الحقيقي لبرامجها الأكاديمية ، وهو أيضاً عامل مهم في حسن تنفيذ تلك البرامج متى توفرت فيه الكفايات التعليمية التي من ضمنها كفاية التمكن من المادة العلمية التي تلعب دوراً مهماً في نجاح الأستاذ الجامعي في أداء عمله بفاعلية عالية . والمؤسسات الأكاديمية تعد استاذ الجامعة لمهام البحث بشكل مطلق ، ولذا فإن الحاجة إلى تدريبه أثناء الخدمة التعليمية أصبحت ضرورة لاغنى عنها ، فالتدريب يشكل في العصر الحاضر ضرورة لازمة في جميع المهن والقطاعات ، أما بالنسبة لمهنة التعليم فهو أكثر ضرورة ، واستمرار تدريب أعضاء هيئة التدريس أثناء الخدمة أمر جوهري وأساسي في مجتمع سريع التغير ، فهو خط الدفاع الأول لمواجهة مطالب التغير وتحديات العصر وانفجار المعرفة وتقدم التكنولوجيا ويحتاج إلى تدريب وإعادة تدريب وتعلم مستمر مدى الحياة لكي يستطيع متابعة الجديد في مجال عمله ورفع كفاياته الانتاجية(موسى، ١٩٩٨م) .

إن كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية مطالبة بتطوير أعضاء هيئة التدريس فيها وذلك بعدة طرق من أهمها : تنفيذ دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس الجدد منهم والقدامى وذلك بمساعدة قدامى وكبار الأساتذة فيها ، وعقد محاضرات وندوات على مستوى الكليات وعلى مستوى الأقسام العلمية، وإتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية ودعوة العلماء المتخصصين من داخل المملكة وخارجها لعقد المحاضرات والتدريب في

الكلليات . ويتفق هذا الرأي مع توصيات تقرير اليونسكو العالمي بعنوان : التعليم في القرن الحادي والعشرين رؤية وعمل .

إن مهنة التدريس في مؤسسات التعليم العالي تتطلب من الأستاذ أيا كانت مرتبته العلمية التطور باستمرار نتيجة لما تفرضه متغيرات العصر، فهذه المتغيرات المتلاحقة فرضت - بالحاح شديد في الآونة الأخيرة - التركيز على مفهوم تطوير أعضاء هيئة التدريس ، بل إن كثيرا من مؤسسات التعليم العالي ربطت أنظمة توظيف أعضائها وما يتصل بأحوال تعيينهم وترقيتهم وبعض الأعمال المتصلة بالمهنة بقضية التطوير حتى أصبح كثير من الباحثين يعزو تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها بالدرجة الأولى إلى تميز أساتذتها وتقبلهم لمتطلبات تطوير عملهم (الحارثي ، ١٩٩٢م) .

١١ - تحقيق التوازن بين الإعداد المهني والعلمي وحاجة المجتمع المستقبلية :

إن التوازن المنشود بين الإعداد المهني أو الوظيفي والعلمي وبين حاجة المجتمع توازن أساسي في تقدم هذا المجتمع ، والقضاء على مشكلات عديدة ، نجني ثمارها بعد أن زرعتها بأيدينا ، فالمجتمع الذي تسعى التربية لخدمته له حاجات مستقبلية ينبغي الوفاء بها وعزلة المؤسسات التربوية عن المجتمع لا تخدم المجتمع ، فما فائدة أن تخرج مؤسسات التعليم العالي أعدادا من الخريجين لا يجدون عملا ويساهمون في زيادة نسبة البطالة ؟ ولا بد لمؤسسات التعليم العالي أن تتفاعل مع حاجة المجتمع ومتطلبات التنمية إن الوصول إلى توازن بين الإعداد الوظيفي والعلمي وبين حاجات المجتمع سر من أسرار الاكتفاء الذاتي وأساس من أسس نجاح المجتمع وتقدمه التقني والعلمي في جميع المجالات (الرشيد ، ١٩٨٨م) .

وينبغي على كليات المعلمين أن تستفيد من تجارب الجامعات السعودية في هذا المجال، ولا بد من مراعاة ذلك عند تخطيط وتنفيذ برامجها ، فالاسقاطات الاحصائية توضح أعداد الطلاب في مراحل التعليم العام المتوقعة خلال فترات زمنية مستقبلية . كما يمكن توقع احتياج تلك المؤسسات من المعلمين ، وبالتالي فإن القائمين على هذه

الكلليات يجب أن يستفيدوا من ذلك في تحديد وظائف هذه الكليات في العقدين القادمين من القرن الحادي والعشرين .

١٢- البدء في تنفيذ برنامج للدراسات العليا :

تحتل الدراسات العليا باهتمام كبير من القائمين على مؤسسات التعليم العالي والمسؤولين عن تخطيط التنمية، فهي تقوم بدور فعال في تحقيق أهداف سوق العمل وتساعد في تطوير المستوى الثقافي للمجتمع بصفة مستمرة وتعمل على تهنيته نحو المستقبل . ويتفق هذا الرأي مع دراسة الدكتور محمد عبد العزيز الدخيل ودراسة مصطفى متولى وعبد الجواد .

وينبغي على كليات المعلمين البدء بتنفيذ دراسات عليا لبعض التخصصات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع ، كما ينبغي أن يكون لديها العمق والكفاءة الأكاديمية التي تمكنها من التعامل الروتيني والاحراءات التي تحول دون تحقيق ذلك . ولكي تحقق هذه الفكرة النجاح ، فلا بد أن يكون لدى هذه الكليات رؤية مستقبلية متعددة الأهداف ، تجمع بين الأصالة والتجديد ، كما يجب ربط أهداف الدراسات العليا بأهداف التنمية في المجتمع حتى يمكن توجيه البحوث لخدمة حاجات البيئة ، كما يجب أن يكون للدراسات العليا أهداف محددة وواضحة ومكتوبة ، تكون نابعة من أهداف كليات المعلمين ، كما يجب أن يكون من أهداف الدراسات العليا إعداد المدرس الجامعي للعمل في التدريس بهذه الكليات بعد التخرج ، وأخيرا يجب مراجعة أهداف الدراسات العليا بين الحين والآخر وكلما دعت ظروف المجتمع إلى ذلك للوصول إلى الأفضل (زاهر ، ١٩٩٥م) .

الخاتمة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرؤية المستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية ، وقد اتضح مما تقدم أن الباحث قد بدأ بالتعرف على الوظائف الحالية لكليات المعلمين لمعرفة مدى تلبيتها لخطط التنمية وحاجات المجتمع ومتطلباته، والتعرف على المتغيرات العالمية والمحلية التي يمكن أن يكون لها علاقة مؤثرة على وظائف كليات المعلمين في المملكة، وأخيرا التعرف على الخطوات الإجرائية لتحويل الرؤى المستقبلية إلى واقع ملموس في ضوء معطيات الدراسة .

هذه هي رؤية الباحث لمستقبل وظائف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية وقد انطلقت هذه الرؤية من منطلقات تاريخية واجتماعية ثابتة ومتغيرات عالمية ومحلية لها أثرها في تشكيل الحاضر وسوف يكون لها أثر أكبر في صنع المستقبل بحول الله وقوته، والحديث عن دراسة المستقبل يقود إلى التعليم ومؤسساته، ذلك لأن التعليم من أهم الأدوات لمواجهة المستقبل . كما أن النظرة المستقبلية لوظائف كليات المعلمين في المملكة تفرض أدوارا جديدة ينبغي أن تهتم بها هذه الكليات، فبالإضافة إلى الأدوار التقليدية هناك دور الحصول على المعرفة، وتطبيق المعرفة، ونقل وتبادل الثقافة مع المجتمعات المحلية والعالمية .

وقد يقول قائل : إن هذه الرؤية غير واقعية ولا يمكن تحقيقها في ظل الظروف والأوضاع العالمية والمحلية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ولكن الباحث يرى أن هذه الرؤية ليست بالأمر المستحيل بشرط تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية لتمويل ودعم هذه الكليات، كما أن العاملين في هذه الكليات لابد أن يدركوا أن التخطيط للمستقبل لم يعد مجرد اختبار وإنما أصبح ضرورة تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل .

وبعد فإن هذا التصور المقترح لوظائف كليات المعلمين المستقبلية في المملكة ليس إلا توجهات ترسم الطريق نحو تطوير العمل في هذه الكليات من أجل مستقبل

مشرق بإذن الله لأبناء هذه الأمة، والباحث يهدف من هذا إلى إثارة التنافس من أجل القيام بالمزيد من الدراسات حول الوظائف المستقبلية لهذه الكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية .

توصيات الدراسة :

- ١- ضرورة إجراء دراسة تقييمية موسعة يقوم بها فريق من الباحثين حول مدى فاعلية الوظائف الحالية لكليات المعلمين ومدى تجاوبها مع المتغيرات العالمية والمحلية الحالية منها والمستقبلية .
- ٢- تشكيل لجان متخصصة في كل كلية من كليات المعلمين لمحاولة استشراف القضايا والمشكلات المستقبلية في كل مجال من المجالات التي يمكن أن تؤكد على وظائف هذه الكليات .
- ٣- الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتطبيقها في إعداد المعلم وتدريبه وتخصيص مقرر أو عدة مقررات جديدة لطلاب كليات المعلمين مما يساعدهم في تكوين نظرة مستقبلية على أسس علمية .
- ٤- زيادة الصلة بين كليات المعلمين والمجتمعات المحيطة بها من أجل المساهمة الفاعلة في معرفة احتياجات هذه المجتمعات والعمل على تلبيتها والوفاء بها .

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- ١- أبو حطب فؤاد ، وآمال صادق ، (١٩٩١م) ، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية ، القاهرة، الأنجلو المصرية، ص ٧٠ .
- ٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (١٩٩٧م) ، تقرير التنمية البشرية ، ص ٢٢ .
- ٣- البزاز ، حكمة عبد الله ، (١٩٨٩م) ، اتجاهات حديثة في إعداد المعلمين ، دراسة مقدمة إلى لقاء المسؤولين عن إعداد المعلمين بالدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، رسالة الخليج العربية ، العدد ٢٨ ، السنة التاسعة ، الرياض ، ص ص ٢٠٧-٢١٠ .
- ٤- البصيلي علي أحمد ، ومحمد ابراهيم مجاهد ، (١٩٩١م) ، نحو رؤية مستقبلية لتوسيع نشاط الكليات المتوسطة للمعلمين بالمملكة العربية السعودية في خدمة المناطق النائية ، المؤتمر السنوي لقسم أصول التربية ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، ص ٢٩٥ .
- ٥- المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
- ٦- بكر ، عبد الله بكر ، (١٩٨٧) ، نموذج جديد مقترح لتطبيقه في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، رسالة الخليج العربي ، العدد ٢٣ ، السنة الثامنة ، ص ١٦٣ .
- ٧- جامعة الملك سعود ، (١٩٩٢م) ، السجل العلمي لندوة نحو استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية ، توصيات الندوة ، قسم التربية ، كلية التربية ، الرياض ، ص ص ١-٤ .
- ٨- الحارثي، على حسين، (١٩٩٢م) ، تطوير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، الاحتياجات والمقاصد ، جامعة الملك سعود ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، اللقاء الرابع ، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الواقع والتطلعات ، الرياض ، ص ١ .
- ٩- حامد ، محمد عبد السلام ، (١٩٨٥م) ، نحو منحى جديد لكليات التربية والمعلمين لتحقيق فاعلية أكبر في تنمية مجتمعاتها المحلية، بحث مقدم لمؤتمر الأداء الجامعي في كليات التربية، الواقع والطموح، كلية التربية، جامعة المنصورة ، ص ١٧ .

- ١٠- الرشيد، عبدالله أحمد، (١٩٩٨م) ، الأثر المتبادل بين نقل وتوطين التقنية ومستقبل التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، مجلة المعرفة، العدد (٣٥) ، ص ص ٨٢-٨٣ .
- ١١- الرئاسة العامة لتعليم البنات ، (١٩٩٢م) ، تحديد الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها كليات التربية وكليات المعلمين والكليات المتوسطة من أجل تقدم المجتمع خلال العقد القادم ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة نحو استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية ، قسم التربية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص ص ٦٦٠-٦٤٩ .
- ١٢- المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- ١٣- الحجيل ، سليمان عبدالرحمن، (١٩٨٤م) ، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، أسسها ، أهداف ووسائل تحقيقها ، اتجاهاتها ، نماذج من منجزاتها ، الرياض ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، ص ص ١٢٥-١٢٦ .
- ١٤- الخطيب، محمد شحات، (١٩٩٢م) ، العوامل المجتمعية وأثرها في إعادة النظر نحو وظائف كليات التربية بالمملكة العربية السعودية ، بحث مقدم إلى ندوة نحو استراتيجية مستقبلية لاعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، ص ص ٧٧-٧٩ .
- ١٥- الخطيب ، محمد شحات (١٩٩٨م) ، توجهات الدراسات العالمية المستقبلية العامة ومغازيها التربوية ، مشروع استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص ١٧ .
- ١٦- الدايل، عبدالرحمن سليمان ، (١٩٨١م) ، الكليات المتوسطة ، النشأة والتطور والواقع ، مجلة التوثيق التربوي، العدد العشرون ، السنة الثالثة عشرة، مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي ، الرياض ، ص ص ٤٠-٤١ .
- ١٧- الدخيل ، محمد عبد الرحمن (١٩٩٩م) ، نحو تصور مقترح لبعض التعديلات التربوية بكليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية في ضوء بعض المتغيرات، العلوم التربوية ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، العدد ١٣ ، ص ص ٨٩-١٠٥ .

- ١٨- دولة قطر، (٢٠٠٠م)، مدرسة المستقبل، الدليل العلمي، ورقة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي مقدمة إلى ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، الدوحة، ص ١٤.
- ١٩- الرشيد، محمد الأحمد، (١٩٩٩م)، رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، المؤتمر العلمي العالمي عن المملكة في مائة عام، الرياض، ص ٨.
- ٢٠- المرجع السابق، ص ٨٢.
- ٢١- المرجع السابق، ص ٣٥.
- ٢٢- المرجع السابق، ص ٣٨-٣٩.
- ٢٣- الرشيد، محمد الأحمد، (١٩٨٨)، من معالم استشراف المستقبل في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، رسالة الخليج، العدد الخامس والعشرون، ص ١٨٢.
- ٢٤- زاهر، ضياء الدين، (١٩٩٤)، كليات التربية والإبداع، رؤية مستقبلية، دراسات تربوية، المجلد العاشر، الجزء (٧٠)، ص ١٦.
- ٢٥- زاهر، ضياء الدين، (١٩٩٥م)، الدراسات العليا العربية، الواقع وسيناريوهات المستقبل، مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الأول، ص ١٤.
- ٢٦- المرجع السابق، ص ٣٤.
- ٢٧- سنبل، عبدالعزيز وآخرون، (١٩٩٦م)، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، الرياض، دار الخريجي للنشر، ١٤١٧هـ، ص ٣١٨.
- ٢٨- السبحي، عبدالحفي أحمد عيد، (١٩٩٢م)، أثر استخدام طرائق التدريس الجمعي علي تحصيل طلاب الجامعة، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، اللقاء السنوي الرابع، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الواقع والتطلعات، ص ٢.
- ٢٩- صالح، هاشم محمد، (٢٠٠٠م)، العولمة الثقافية في القرن المقبل، ثقافة اليوم ملحق أسبوعي يعنى بالثقافة والإبداع، جريدة الرياض، العدد ١١٥٠٤، ص ٢٧.
- ٣٠- ظافر، محمد اسماعيل، (١٩٨٩م)، برامج ومناهج كليات التربية في دول الخليج العربي، دراسة تحليلية مقارنة وتطويرية للواقع والمأمول، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص ٣٣٧-٣٤٦.

- ٣١- عايش ، حسني أحمد، (١٩٩٨) ، أزمة التعليم العالي في أمريكا والتحديات التي يواجهها في القرن القادم ، المجلة الثقافية، الأردن، عمان، ص ٨ .
- ٣٢- عبد الدائم ، عبدالله ، (١٩٨٥) ، التعليم الجامعي في مواجهة التغير الجذري السريع في السبني الاقتصادية والاجتماعية للعالم الحديث وفي مواجهة وعود المستقبل، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد العشرون ، ص ١٨ .
- ٣٣- عبد الجواد ، نور الدين، (١٩٩٩م) ، تمويل برامج التدريب المستمر في ضوء المتغيرات العالمية ، ورقة عمل بتكليف من عمادة مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الملثقي الأول لعمادات مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، ص ١٠ .
- ٣٤- عبد الجواد ، نور الدين، (١٩٩٣م) ، نظرية التربية المستمرة وتطبيقها في جامعات دول الخليج العربية ، ورقة عمل بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج مقدمة إلى ندوة التعليم المستمر واقعه واتجاهاته المستقبلية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ١١ .
- ٣٥- عبد الجواد ، نور الدين وآخرون ، (٢٠٠٠م) ، وثيقة الصيغ المستقبلية لمواجهة مشكلة الأمية في الدول الأعضاء من خلال فلسفة التعليم المستمر وتخطيط برامج تعليم الكبار، الرياض ، ص ٥١ .
- ٣٦- عبدالمقصود، محمد فوزي ، (١٩٩٣م) ، جامعة المستقبل في مصر ، تصور مقترح، دراسات تربوية، المجلد الثامن، الجزء (٤٩)، ص ص ٧٠-٧١ .
- ٣٧- العنقري، خالد بن محمد ، (١٩٩٨م) ، حول التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، محاضرة قدمها معالي وزير التعليم العالي ضمن أنشطة وفاعليات البرنامج الثقافي للمهرجان الوطني الثاني عشر ضمن فاعليات الجنادرية، جريدة الرياض، العدد ١٠٨٥٠ ، ص ٢٥ .
- ٣٨- العواد ، خالد بن ابراهيم، (١٩٩٨م) ، مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية، مؤشرات واستشراف ، كتاب المعرفة ، إعداد مركز التطوير التربوي بوزارة المعارف ، ص ص ٩٠-٩٣ .
- ٣٩- الغامدي، حمدان أحمد، (١٩٩٥م) ، تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس كما يراها الملثحقون بكلية المعلمين بالرياض في ضوء بعض المتغيرات ، جامعة الملك سعود ، كلية التربية، مركز البحوث التربوية الرياض ، العدد ١٠٧ ، ص ٤٠ .

- ٤٠- الغامدي ، حمدان أحمد، (١٩٩٦م) ، أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين بالملكة العربية السعودية ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، المجلد ٢٢ ، ص ٢٩ .
- ٤١- الغامدي، سراج محسن ، (١٩٩٢م) ، الكليات المتوسطة بين الواقع والمأمول من منظوري الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، بحث مقدم إلى اللقاء السنوي الرابع ، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الواقع والتطلعات ، جامعة الملك سعود، الجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، الرياض، ص ٢٠ .
- ٤٢- الفارس، عبدالرزاق (١٩٩٧م) ، مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الاسقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص ٥٥ .
- ٤٣- فرج ، عبد اللطيف ، (١٩٩٢م) ، الإطار الوظيفي والمستقبلي لكليات التربية والمعلمين والكليات المتوسطة ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة استراتيجية مستقبلية لإعداد المعلمين والمعلمات في المملكة العربية السعودية، قسم التربية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص ص ٤٧٨-٤٩٥ .
- ٤٤- ف ، فيديريكو ما يور، (١٩٩٠م) ، نظرة في مستقبل البشرية قضايا لا تحتل الانتظار، ترجمة محمود علي مكي ، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ص ١٩٧ .
- ٤٥- فهمي، محمد سيف الدين، (١٩٨٩م) ، اتجاهات التغير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها رسالة الخليج العربي، العدد الثامن والعشرون، السنة التاسعة ، ص ص ١٣١-١٣٣ .
- ٤٦- المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- ٤٧- المرجع السابق، ص ١٣٣ .
- ٤٨- القرني ، علي سعد ، ومليحان النبيتي ، (١٩٩٢م) ، الوظائف المستقبلية لكليات التربية في الجامعات السعودية، رسالة الخليج العربي، العدد الرابع والأربعون، السنة الثالثة عشرة، ص ١٥ .

- ٤٩- المسيري، عبدالوهاب محمد، (٢٠٠٠م)، عولمة الالتفاف بدلا من المواجهة ، ملف النظام العالمي الجديد ، مجلة المعرفة ، العدد ٤٦ ، ص ١٦ .
- ٥٠- المقطري ، ياسين عبده ، (٢٠٠٠م) ، طرائق حديثة في التعليم الجامعي باستخدام التقانات المتطورة ، نماذج عربية وعالمية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة الجامعة وتحديات المستقبل ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس ، المغرب ، ص ص ١ - ١٥ .
- ٥١- مكتب التربية العربي لدول الخليج ، (١٧-٢٠ مارس ١٩٨٦م) ، إدارة التربية ، دور مؤسسات اعداد المعلم في تعزيز مهنة التعليم ، وقائع ندوة المعلم قيمة وأثر، الكويت ، ص ٣٣٩ .
- ٥٢- مكتب التربية العربي لدول الخليج ، (٢٠٠٠م) ، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص ٤٨ .
- ٥٣- المرجع السابق ، ص ٧٣ .
- ٥٤- المملكة العربية السعودية ، (١٩٩٠-١٩٩٥م) ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ، ص ٣١٤ .
- ٥٥- موسى ، عبدالحكيم موسى مبارك ، (١٩٩٨م) ، تحديد الحاجات التدريبية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة غير التربوية من وجهة نظرهم، وزارة التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية ، الرياض ، ص ١٠٠٩ .
- ٥٦- وديع ، عدنان ، (١٩٨٧م) ، التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات التقدم العلمي والتقني ، دراسة مقدمة إلى لجنة استراتيجية تطوير العلوم التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق ، الجمهورية العربية السورية، ص ص ١٣١-١٣٢ .
- ٥٧- وزارة المعارف ، (٢٠٠٠م) ، التقرير الوثائقي لكليات المعلمين، وكالة الوزارة لكليات المعلمين، عمادة الشئون التعليمية والبحث العلمي، الطبعة الأولى، مطابع دار طيبة ، الرياض، ص ٥٥ .
- ٥٨- المرجع السابق ، ص ٥٦ .

- ٥٩- المرجع السابق ، ص ٥٩ .
- ٦٠- المرجع السابق ، ص ١٣٠ .
- ٦١- وزارة المعارف ، الأسرة الوطنية لاعداد المعلمين ، (١٩٩٩م) ، نحو إطار عام لبرامج إعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية ، دراسة مسحية ، ورقة الأسرة الوطنية لإعداد المعلمين في دورتها الخامسة المقدمة إلى المؤتمر الثالث لاعداد المعلمين في المملكة العربية السعودية، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ص ٢١ .
- ٦٢- المرجع السابق ، ص ١٢ .
- ٦٣- اليونسكو، (١٩٩٦م) ، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين ، التعلم ذلك الكثر المكنون، تقرير عن التربية في القرن الحادي والعشرين ، منشورات اليونسكو، ص ص ١١٥-١١٧ .
- ٦٤- المرجع السابق ، ص ١٥ .
- ٦٥- المرجع السابق ، ص ص ١١٦-١١٧ .
- ٦٦- المرجع السابق ، ص ١١٥ .
- ٦٧- المرجع السابق ، ص ١١٧ .
- ٦٨- المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
- ٦٩- اليونسكو ، (١٩٩٦م) ، تعميم التعليم الأساسي وتحسين جودته وملاءمته استعدادا للقرن الحادي والعشرين ، المؤتمر السادس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية، القاهرة، ص ص ١٦-١٨ .
- ٧٠- اليونسكو، (١٩٩٨م) ، المعلمون والتعليم في عالم متغير، تقرير عن التربية في العالم، منشورات اليونسكو ، ص ١٩ .
- ٧١- المرجع السابق ، ص ص ١٦-٢٠ .
- ٧٢- المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- ٧٣- اليونسكو، (١٩٩٨م) ، التقرير النهائي حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، الرؤية والعمل ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي المنعقد في باريس ٥-٩ أكتوبر، ص ٢١ .
- ٧٤- المرجع السابق ، ص ٤٦ .

- ٧٥- المرجع السابق ، ص ١ .
- ٧٦- اليونسكو ، (١٩٩٤م) ، نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ضوء توصيات المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية (أبوظبي، ١٩٧٧م) تقرير مقدم الي المؤتمر الخامس المنعقد بالقاهرة خلال الفترة من ١١-١٤ يونيو ، ص ٣٠ .
- ٧٧- المرجع السابق، ص ٣٦ .
- ٧٨- المرجع السابق ، ص ١٩ .
- ٧٩- اليونسكو ، (١٩٩٨م) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب) ، طرابلس ، ص ص ٥٨ _ ٦١ .

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

1. Edward Carnish, (1983) The Study of the Future, An introduction to the Art and Science of understanding and shaping tomorrow, World, Washington, Dic, World Future Society, Fifth issue, pp.75-105. (1973)
2. Giles, Frederic T, (1979). Schools of Education: An in investment in the present and future. American Association of colleges for Teacher Education, Washington, D.C., p.p. 5-7.
3. Graham, Patricia, A. and F. Jones Ruther Ford, (1982), Is Graduate Education Fulfilling it is Responsibilities in primary and secondary Education, the Council of Graduate school in the U.S.A. W.D.C., pp. 14-15.
4. Harolds Shane; (1973) The Educational Significance of The Future, Bloomington, Indiana, Phi Delta koppa, p3.
5. Naisbitt, and Abrudence,(1995),Ten New Directions for 1990's" New York, , p. 19.
6. Richard W. Hostrop, (1973) Foundations of Futurology in Education, Hone Wood, Illinois, Education teacher college publication, pp.38-40.
7. UNESCO,(1982), The school and continuing Education, Paris, The UNECO. Puplication, p.214.
8. Teaching in a Changing World. Paris, the UNESCO Puplication. pp. 121 165 .